4

إعادة رسم الخط الأخضر

لنقترب من [اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة] ولنقل لهم بأنه ليس لدينا حل، وبأنكم ستظلون تعيشون مثل الكلاب، وكل من يريد يستطيع المغادرة ـ وسوف نرى إلى أين ستؤدي هذه العملية. ففي غضون خمس سنوات قد ينقص عددهم بواقع 200000 عما كانوا ـ وتلك مسألة بالغة الأهمية.

موشيه دايان (1967)[1]

السؤال الحقيقي الذي ما فتئت أطرحه على نفسي كل يوم طيلة السنوات العشر الماضية هو ما الذي سيحدث حين ستوجد أكثرية عربية في غرب نهر الأردن؛ ما الذي سيحدث عندما سيفوق عدد العرب الذين هم مواطنون في إسرائيل وعدد العرب الخاضعين للحكم الإسرائيلي عدد اليهود، لأن تلك اللحظة ليست بعيدة... ذلك لأنه إذا جاء ذلك اليوم ولا يكون لنا حدود، إذا لم يكن يوجد دولة فلسطينية في ذلك اليوم في الجانب الآخر من حدود ما، فسوف تنفجر جهنم هنا. لا أريد حتى أن أفكر بما سيحدث في تلك الحالة. ستكون هذه نهاية الفكرة الصهيونية. لذا فإن ما أقوله هو أن دولة فلسطينية هي طوق النجاة للدولة اليهودية.

يوسي بيلين (2001)[2]

obeikandl.com

لدى [العرب الإسرائيليين] بطاقات هوية مثلنا، ونفس أرقام السيارات، ولا يمكن إيقافهم على جوانب الطرق. إن حل هذه المشكلات هو أن نجلب المزيد ن اليهود إلى إسرائيل.

آرييل شارون (2005)[3]

في اللغة العبرية، اسمه «سوفر» وهذا الاسم يعني «المحصي». وهذا بالضبط ما يفعله البروفسور آرنون سوفر ليكسب معيشته: إنه يحصي عدد اليهود والعرب. قال لي: «إن المختبر الذي أعمل فيه هو الجليل»، مشيراً إلى قلب أرض العرب في إسرائيل حيث يقطن 600000 من المواطنين الفلسطينيين، الذين تعمل إسرائيل على «تهويدهم» ـ أي لجعلهم يهوداً حرفياً ـ طيلة خمسة عقود.

يقوم سوفر، بوصفه رئيس قسم الجغرافيا السياسية في جامعة حيفا، برصد نمط حياة العرب داخل إسرائيل والأراضي المحتلة، فيسجل الأماكن التي يعيش فيها الفلسطينيون، وسرعة نمو أسرهم، ومتى وكيف يموتون؛ ثم يقوم بمقارنة تلك الإحصائيات مع تلك الخاصة باليهود. وهو يقوم بدراسة البيانات بتفصيل دقيق، ويقدم تحاليل ودراسات مسحية تقوم الحكومات استناداً إليها بوضع سياساتها قصيرة الأجل واستراتيجياتها طويلة الأجل. ويقول: «أقدم المشورة بشأن المسائل الديمغرافية والاجتماعية والدفاعية. يتعين علينا معرفة من هم البدو، ومن هم أهل غزة بالمقارنة مع سكان الضفة الغربية. هل كنت تعرف أنهم شعبان مختلفان؟ أهل غزة جائوا

من مصر ـ إنهم مصريون في واقع الأمر ـ بينما هم في الضفة الغربية يهود اعتنقوا الإسلام قبل قرون. فالعرب في الضفة الغربية وغزة لهم تاريخ مختلف وأنوف مختلفة ودم مختلف».

يُظهِر سوفر عادة تبعث على الانزعاج حيث يمزج الواقع بالرأي الشخصي على حد سواء، في شلال من حشو الكلام لا يتيح المجال لمقاطعته في اندفاعه. ولم يتح لي الوقت إلا بعد مغادرة مكتبه للتفكير بأن التطورات قريبة العد في علم الوراثة قد تجاوزته على ما يبدو. أو، حتى، كيف يمكن له أن يعتقد بأن الفلسطينيين من غزة والضفة الغربية لهم «دم مختلف» مع أن مئات الآلاف من سكان غزة، شأنهم في ذلك شأن الفلسطينيين من الضفة الغربية هم لاجئون مما هو إسرائيل الآن. فقد أرغموا على الهروب أثناء حرب 1948 من نفس مجموعات البلدات والقرى التي سوتها دولة إسرائيل الجديدة بالأرض بعد انتصارها العسكري.

قد يبدو البروفسور غريب الأطوار، لكنه ليس بالخارج عن جماعته. فهو واحد من الاثنين اللذين أسسا المركز الوطني للدراسات الأمنية، وهو هيئة أبحاث رائدة في جامعة حيفا ووثيق الصلة بأجهزة البلد الأمنية والدفاعية. وهو مستشار ذو نفوذ بشأن الديمغرافيا لدى هيئات صنع القرار الأساسية في إسرائيل، من مكتب رئيس الوزراء ومجلس الأمن الوطني إلى لجنة الشؤون الخارجية التابعة إلى الكنيست والوكالة اليهودية وهو بصفته خبيراً بشأن الحرب المدينية مسئول عن تعليم جيل من كبار المسئولين الأمنيين في كلية الدفاع

الوطني وكلية تدريب الشرطة. فقد صرح قائلاً: إني أدرِّس الجيش منذ 32 سنة. وأستطيع القول بأن: 10 بالمائة تقريباً من قادة الجيش كانوا من طلابي. كما قال بأن زعماء البلد السياسيين يستمعون إليه. بمن فيهم إيهود باراك وبنيامين نتانياهو وآرييل شارون.

جرى اجتماعنا في نوفمبر 2001، أمام مبنى جدار الضفة الغربية، في ذروة كل من مخاوف إسرائيل من هجمات الفلسطينيين الانتحارية وطلب الجمهور بالانفصال المادي عن الفلسطينيين. كان سوفر في مزاج أهوال سفر الرؤيا. «في رأيي، في الخمس عشرة سنة القادمة سوف نرى إسرائيل على قيد البقاء أو سوف نرى نهاية الحلم الصهيوني. أمامنا 15 سنة لا أكثر. لقد بدأنا العد التنازلي نحو نهاية إسرائيل». لم يكن يوجد سوى خيار واحد إذا كان للدولة اليهودية أن تنجو، كما قال سوفر، وهذا الخيار هو تقسيم الأرض. «لم يعد بإمكاننا التفكير بإسرائيل الكبرى؛ علينا أن نفكر بشأن التقسيمات». وقال إن السبب هو أن الفلسطينيين، لا سيما في غزة، يتكاثرون بأسرع من اليهود.

لا يمكن التحدث عن السلام حيث أنه بعد بضع سنوات سيكون هناك 6.5 مليون يهودي يعيشون بين أكثر من 10 ملايين من العرب. أو عندما سيكن لدينا عما قريب 2.5 مليون من الفقراء جداً يعيشون في غزة. سيكون الأمر رهيباً. بعد فترة وجيزة سوف يسمع الجميع عن غزة... إن الغرب ما فتئ يتحدث عن السلام لكني أقول لا ـ السلام، إنه مستحيل.

وأشار إلى سلسلة من الخرائط المعلقة على أحد الجدران. «الأولى هي خريطة أوسلو»، قال بامتعاض.

الخارطتان الأخريان هما أكثر أهمية. الواحدة هي خارطة عربية ليس لها حدود؛ إنها لدولة عربية من الصحراء إلى البحر. الثانية تعود إلى الخمسينات، وهي الخريطة الرسمية الوحيدة التي تبين الخط الأخضر. بعدئذ منعت غولدا مائير إظهار الخط الأخضر على جميع الخرائط. لكن الخط الأخضر هو من وجهة نظري الشيء الأهم. فإذا كنت منفصلاً تماماً عن العرب، فذلك سيكون أمراً رائعاً.

كان سوفر يرغب في عكس التفكير الذي مفاده كل شيء أو لا شيء الذي يعزى إلى الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. كانت يداه الكبيرتان تتحركان هنا وهناك عبر الخارطة الأقرب إليه، وترسمان خطوطاً وهمية على الورق كان يتمنى لو أنها تصبح حقيقة ملموسة. وعندما فصل النقب عن كل من غزة والضفة الغربية، أجرى سلسلة من الحسابات الديمغرافية:

تتمثل فلسفتي في توطين المزيد من اليهود للدفاع عن إسرائيل، وفصل البدو في شمال النقب عن الضفة الغربية، وفصل القدس. نحن بحاجة إلى المزيد من اليهود في الجليل لفصله عن الضفة الغربية، وإلى يهود على طول وادي الأردن [على الجناح الشرقي من الضفة الغربية].

وخلافاً لطريقة حديثه وتفكيره، تلعثم قليلاً قبل الاعتراف بأنه ليس لديه تصور واضح كلياً لما يجب فعله في وادي الأردن.

من جهة، من الأفضل إبقاء اليهود [المستوطنين] هناك لمنع ظهور دولة فلسطينية كبيرة، ولكن من جهة أخرى فإني أحبذ رؤية ما إذا كنا نستطيع تشجيع الفلسطينيين على الانتقال شرقاً إلى ما بعد نهر الأردن [إلى الأردن]. فقد يكون الأردن مكاناً جذاباً مثلما كان في الخمسينيات والستينيات. لكن في الوقت نفسه لابد لي من عزل الضفة الغربية عن بقية العالم العربي لمنع الهجمات بالصواريخ والقذائف.

ومضى يقول بأنه لابد من القيام بإجراء سريع: «لدينا عرب إسرائيل في المثلث والجليل. ماذا نفعل بهم؟ إن التماهي بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وعرب إسرائيل إنما يعقد الصورة، ويزيد في صعوبة إيجاد حل». وعندما ألححت عليه عن الخيارات المتاحة، مضى يقول: «لا مانع لدي من التخلص من وادي عاره وطيبة»، مشيراً بذلك إلى منطقة المثلث، التي تضم حوالي ربع مليون من المواطنين الفلسطينيين.

يمكننا تغيير حدودنا بحيث نتخلى عن المثلث لكننا لا نستطيع التنازل عن الجليل. لا يسعنا تقديم تنازلات عن الأراضي هناك. المهم هو وجوب عزل المسلمين. بعدئذ يمكننا تدبر المشكلة. سيبقى لدينا نصف مليون مسلم. فمع المسلمين يمكننا استخدام الجزرة والعصا.

ولكن ماذا إذا رفض المواطنون العرب الشروط المعروضة؟ فهل يفكر بطردهم من الدولة؟ أجاب: «هذا يعتمد على العرب الإسرائيليين. أنا مستعد للعيش معك وإعطائك حقوقاً متساوية، ولكنك إذا لم ترغب في ذلك وتريد إيصال الأمور إلى أحد المواجهة فعندئذ أرجو أن تكون مستعداً لمواجهة أي احتمال».

وكما هو الحال في مشكلته في اختيار مصير لوادي الأردن، كان سوفر يجد في الجليل أمراً مزعجاً، إذ أنه منطقة إسرائيل الجبلية الواسعة التي يسيطر عليها سكانها العرب الأصليون. لقد عبر عن إصراره قائلاً: لا يسعنا تقديم تنازلات هناك. «ورفض أي اقتراح بتبادل الأراضي مع الفلسطينيين. لكنه أردف قائلاً: إن الديمغرافيا أهم من الأرض بكثير». لقد كانت إسرائيل تسعى جاهدة، وتفشل في مسعاها، طيلة خمسة عقود لأن تكوِّن أكثرية في الجليل. فحسب منطقه لم لا يتم التخلي عن الجليل والمثلث أيضاً؟ والسبب في ذلك هو أنه رغم عدم رغبته في أن تضم دولته المواطنين العرب في إسرائيل، فإنه كان يدرك أيضاً أن إسرائيل بحاجة ماسة إلى مزايا الأرض التي يوفرها الجليل: مجرد مساحته الواسعة وأوديته الخصبة، والمِصدّ الكبير الذي يتيحه ضد لبنان المجاور. ففي الوقت الراهن، يتعين على سوفر وعلى يهود إسرائيل العيش، على مضض، مع عرب الجليل.

سألت سوفر أين يضع نفسه في الطيف السياسي. «لا يوجد يمين ويسار في الوقت الراهن. الوضع الآن هو اليهود مقابل العرب. إن الوسط واسع النطاق يؤيد فكرة الانفصال. وعندما يتعلق الأمر

بالانفصال، فإني لا أفكر إلا في الجانب اليهودي. ولا يعود الفلسطينيون يهمونني». ويبدو أنه يقصد بالفلسطينيين المواطنين العرب أيضاً.

إن المشكلة التي تكتنف إيجاد فصل إثني بالشكل الواضح الذي يطلبه سوفر هي أن إسرائيل كانت تبذل كل جهد ممكن تصوره لإحباط تقسيم الأراضي منذ انتصارها في حرب الأيام الستة عام 1967. فقد قامت إسرائيل، منتهكة بذلك القانون الدولي، بتشجيع أعداد متزايدة من اليهود للاستيطان في الضفة الغربية وغزة إلى الحد الذي يجري فيه بحلول التسعينيات تشابك الجماعتين ـ الفلسطينيين والإسرائيليين ـ في شبكة من الجماعات المتجاورة، وإن تكن منفصلة. ولقد كان من الصعب تصور كيف يمكن فصل المجموعتين السكانيتين من دون إجلاء المستوطنين، أو طرد الفلسطينيين أو إجراء إعادة رسم مثير للخط الأخضر.

هدف إسرائيل الكبرى

لقد بدأ استيطان إسرائيل الأراضي الفلسطينية للقدس الشرقية والضفة الغربية وغزة ـ وهي المناطق الأخيرة المتبقية مما كان فيما مضى فلسطين تحت الانتداب ـ بعد حرب 1967 مباشرة. وكان اليهود المتدينون بشكل خاص يمدون عين شهوتهم إلى الضفة الغربية، التي كانوا يشيرون إليها بالاسمين التوراتيين: يهودا والسامرا، والقدس الشرقية بوصفها تحقيقاً لإسرائيل الكبرى[4]. فلم يكونوا يعتبرون أن

احتلال الأراضي الفلسطينية هو المرحلة الأخيرة لتجريد الشعب الفلسطيني من ممتلكاته؛ بل إن ذلك هو اكتمال «أرض إسرائيل»، وتحقيق الحق التوراتي الوراثي لكامل أرض الميعاد. وكانت أقلية لا بأس بها من الإسرائيليين يرون أن الانتصار في ميدان المعركة في 1967 لا يقل عن معجزة من الله، وأنه إشارة إلهية بأن الاستيطان الإسرائيلي للأرض يقرب زمن الخلاص.

لقد ركبت موجة من الإيمان بالمسيح المنتظر التي انطلقت على أثر الانتصارات الإقليمية في (1967 والتي تضمنت أيضاً احتلال سيناء من مصر ومرتفعات الجولان من سوريا) مزاجاً أوسع نطاقاً من القومية الدينية التي جرفت حتى الإسرائيليين العلمانيين. وعندما زار وزير الدفاع آنئذ، موشيه دايان، الجدار الغربي لمدينة القدس القديمة يوم احتلالها، فإنه لم يكن يساوره شك كلياً حين قال: «لقد قمنا بتوحيد القدس، عاصمة إسرائيل المقسومة. لقد عدنا إلى أقدس أماكننا المقدسة، ولن نتخلى عنها أبداً»[5].

وسرعان ما أصبحت حركة الاستيطان تعتبر كل الأرض الفلسطينية التي تم احتلالها في 1967 مكاناً مقدساً لليهود ومن غير المتصور التخلي حتى عن بوصة واحدة منها. وكما قال الحاخام زفي يهودا كوك، الزعيم الروحي للمستوطنين المتدينين، بعيد حرب 1967: «أين خليلنا؟ هل ننسى هذا؟ وأين نابلسنا؟ هل ننسى هذا؟ وأين أريحتنا؟ هل ننسى هذه أيضاً؟ وأين الجانب الآخر للأردن؟... هل بأيدينا أن نتخلى عن ميليمتر واحد من هذا؟»[5].

إذا كانت قلة من الحكومة هي التي تشارك المستوطنين في تعصبهم، فإن السياسيين والجنرالات كانوا في معظم الأحيان يقرون الوقائع على الأرض التي كانوا يوجدونها. لقد كان مشروع الاستيطان يراوغ بشكل سهل القانون الدولي الذي يحظر نقل المدينين إلى الأراضي المحتلة؛ كان ذلك يبدو أمراً عفوياً غير مخطط له وأدى نجاح الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية إلى أن يجرؤ المسئولون الإسرائيليون على ضم نصف المدينة الفلسطينية في 1980، وتوسعة استيلاء إسرائيل على الأرض من خلال توسعة حدود القدس البلدية بحيث ازداد توغلها في الضفة الغربية. في غضون ذلك، وفي غزة وبقية الضفة الغربية، وفرت شبكة المستوطنات المتنامية ذريعة لإسرائيل بأن تعيد تقسيم مناطق واسعة قضمتها من الأرض الفلسطينية على أساس أنها لازمة لحماية المستوطنين من الهجمات. وحيثما كانت تنشأ مستوطنات يهودية، كان يُعلن أن الأرض التي أقيمت عليها والمنطقة المحيطة بها «مناطق عسكرية مغلقة» أو «أرض للدولة»، باستخدام قوانين تعود إلى القرن التاسع عشر من الحكم العثماني. وجاءت الطرق الجانبية التي تربط المستوطنات بإسرائيل وببعضها البعض لتأكل المزيد من الأرض القليلة في الأراضي المحتلة.

كان تواطؤ الدولة في حركة الاستيطان واضحة منذ البداية. ففي 1971، قالت رئيسة الوزراء غولدا مائير، لمجموعة من المهاجرين الجدد إلى إسرائيل: «إن الحدود تتقرر استناداً إلى أين يعيش اليهود، وليس استناداً إلى أين يوجد خط على الخارطة»[7]. وقد قامت في الوقت

نفسه، كما أشار البروفسور سوفر، بالتأكيد على تلك النقطة بأن أمرت واضعي الخرائط بمحو الخط الأخضر من جميع الخرائط التي يضعونها. وكان التفسير الرسمي لإسرائيل أن الخط الأخضر أعيدت تسميته «خط التجعد» لتفادي الإشارة إلى أي حدود[8]. كانت عدد الإسرائيليين الذين اعتبروا أن الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وغزة هي أراض محتلة قليل، كما أنهم لم يكونوا يتصوروا أن تستخدم يوماً ما في مفاوضات مبادلة من أجل السلام. وكما قالت غولدا مائير في إحدى مقولاتها الشهيرة: لا يوجد شيء يسمى الشعب الفلسطيني. وقالت: «كيف يمكن إعادة الأراضي؟ فرغم كل شيء، لا يوجد أحد لإعادتها إليه»[9].

وبعبارة أخرى، فإن الصورة التي لا زالت قائمة للمستوطنين بأنهم متعصبون متشردون يعيشون في عربات متنقلة في رؤوس تلال الضفة الغربية لم تكن صادقة أبداً. فقد كان المستوطنون يُشجَعون ويوجَّهون منذ الأيام الأولى من قبل السياسيين والعسكريين. وكانت الحكومات، اليمينية واليسارية على السواء، توفر للمستوطنات مساعدة إيديولوجية وأرضية ومالية وعسكرية. وفي حين أن الكثيرين من المستوطنين كانوا يعتقدون بأنهم ينفذون رسالة من الله، فإنهم كانوا بالنسبة للدولة بيادق مفيدة في معركة تحويل الأرض الفلسطينية إلى إسرائيل الكبرى المستقبلية. ومع أنه تم تطوير بعض المواقع لتلبية مطالبات دينية، مثل الخليل، وشيلود وبيت آيل، فإن معظم أماكن الاستيطان كان يقررها ما كان يفهمه الزعماء من احتياجات البلد

الأمنية: فقد تم بناء بلدات محصنة مثل آرييل ومعالي أدوميم، التي أصبحت تضم عشرات الألوف من اليهود لفصل المدن الفلسطينية في الضفة الغربية الواحدة عن الأخرى، بحيث أصبحت الأرض مقطعة إلى سلسلة من الغيتوهات.

الخداعات المقترنة بعملية سلام أوسلو

تجلت حقيقة الدور الخفي في مشروع التسوية بوضوح صارخ خلال فترة أوسلو، حين كان من المفترض أن إسرائيل كانت منخرطة في عملية سلام تستند إلى مبدأ الأرض مقابل السلام والتي من المقرر أن تفضي إلى الفصل الإقليمي. ولكن في حين أن اليسار الإسرائيلي كان يتحدث عن إنهاء الاحتلال والدولة الفلسطينية، إلا أن الوقائع على الساحة كانت تنبئ بقصة أخرى. ففي 1993، كان يوجد حوالي 100000 من المستوطنين اليهود في الضفة الغربية؛ بعد موت أوسلو في 2000 كان يوجد أكثر من 191.000 منهم ـ حوالي ضعف السكان خلال مجرد سبع سنوات. وثمة نمط مماثل مشاهد في القدس الشرقية. ففي حين أن سكان إسرائيل تكاثروا بصفة عامة خلال تلك الفترة بنسبة حوالي 2 بالمائة ـ بما في ذلك ارتفاع عددهم الضخم جراء وصول مئات آلاف المهاجرين من الاتحاد السوفييتي ـ فإن سكان المستوطنات كانوا يتكاثرون بأسرع من ذلك بستة أضعاف، بنسبة 12 بالمائة سنوياً[10]. ولم يكن من الصعب معرفة السبب. ففضلاً عن المتعصبين الدينيين الذين كانوا يرغبون

في العيش بقرب الأماكن المقدسة اليهودية، كان يوجد عدد أكبر من المستوطنين، الذين هاجروا لأسباب اقتصادية، يلقون التشجيع عبر حسومات كبيرة على الأرض والإسكان والائتمانات الضريبية وتسهيلات الرهونات العقارية والخدمات البلدية التي يتم توفير مساعدات ضخمة لها. ومع أن القسم الأعظم من تمويل المستوطنات كان مخبأً في أعماق ميزانيات الوزارات، فقد أظهرت عمليات المسح التي قامت بها جماعات حقوق الإنسان الإسرائيلية أن المستوطنين يكلفون الحكومة 500 مليون إلى مليار دولار زيادة سنوياً[11]. وإذا تم تضمين الإنفاق العسكري، فإن الرقم يصبح أعلى من ذلك.

إن النمو المثير للمستوطنات خلال فترة أوسلو يكشف النقاب عما كانت إسرائيل تأمل حقاً أن يتحقق من «عملية السلام». كانت أوسلو التي استهلتها عناصر الحمائم من حزب العمل في إسرائيل، بمن فيهم شمعون بيريز، الذي كان هو نفسه متورطاً في عملية المستوطنات، مصممة لتبدأ عملية فصل السكان الإسرائيليين عن السكان الفلسطينيين. فقد أوجدت مناطق فلسطينية تتمتع بالحكم الذاتي، تتمثل في أول الأمر في القسم الأعظم من قطاع غزة ومدينة أريحا الصغيرة والضفة الغربية، تحت سيطرة السلطة الفلسطينية المنشأة حديثاً.

ومقابل الاعتراف الفلسطيني بالدولة اليهودية، كان يفترض أن تقوم إسرائيل بمزيد من سحب غير محدد للجنود خلال فترة خمس سنوات. وفي النهاية، تقوم إسرائيل والفلسطينيين بالتفاوض لإبرام

اتفاقية الوضع النهائي بشأن القضايا الأكثر مدعاة للجدل: أي قضايا الأمن، القدس، الحدود، اللاجئين والمستوطنات. وكان التفكير السائد أن نهاية العملية ستفضي إلى دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية صغيرة إلى جانبها.

على أنه بالنظر لسلوك إسرائيل خلال فترة أوسلو، من الصعب الاعتقاد بأن إسرائيل كانت عازمة بالفعل على إيجاد دولة فلسطينية إلا بالاسم. ومن المؤكد أن هذا كان رأي رابين في أوسلو. فقد قال للكنيست في آخر خطاب له في 1995 قبل اغتياله: «نود أن تكون هذه كياناً أقل من دولة، وأن تقوم، مستقلة، بإدارة شئون الفلسطينيين الخاضعين لها»[12].

مع أن ذلك نادراً ما يجري التطرق إليه، فإن الدافع إلى منطق أوسلو ـ أي الفصل التدريجي بين الشعبين بحيث تستطيع إسرائيل إنهاء مسئوليتها إزاء الغالبية العظمى من السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ـ إلى حد كبير مخاوف إسرائيل الديمغرافية. تلك الاعتبارات ازدادت حدة جراء التكاثر الذي لا ينقطع لعدد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. فعندما وقعت إسرائيل اتفاقية أوسلو، فإنها كانت تطبق سياسة مستمدة من المقولة الصهيونية المألوفة: «أقصى حد من الأرض وأدنى عدد للعرب». فلم يكن الزعماء الإسرائيليون ليهتمون بالعدالة للفلسطينيين أو في الدولة الفلسطينية؛ فكل مبتغاهم هو تبرئة دولتهم اليهودية من المسئولية الديمغرافية للفلسطينيين. فإذا كان ذلك يقتضي إقامة كيان يسميه الآخرون دولة،

فقد كان الزعماء الإسرائيليون على استعداد للقيام بتلك التضحية. يبدو أن دينيس روس، مبعوث الرئيس بيل كلينتون إلى الشرق الأوسط خلال فترة أوسلو، فهم هذا فهماً جيداً جداً. ففي 2004 أخبر روس توماس فريدمان من صحيفة النيويورك تايمز أن في توقيع اسحق رابين، رئيس الوزراء آنئذ، فإنه كان يحاول استباق الخطر الديمغرافي الفلسطيني الذي يتهدد الدولة اليهودية[13]. وقال روس بأن إدراكه لهذا الخطر كان قائماً لدرجة أن رابين بدأ بعد سنتين يفكر بإنشاء جدار بغية إبقاء الفلسطينيين خارج إسرائيل في حال فشل عملية أوسلو في الحفاظ على القوة الديمغرافية الإسرائيلية.

> قال [رابين]: سوف نضطر إلى التقسيم ـ لابد من إجراء تقسيم هنا، لأننا لن نكون يهوداً وديمقراطيين إن لم نقم بالتقسيم. لقد كان يفضل التفاوض بشأن التقسيم سلمياً بحيث يؤدي ذلك إلى دولتين. لكن إن لم ينجح ذلك، فإنه كان يرغب، كما قلت، في سياج أو حاجز فاصل من أجل إيجاد دولتين، أو على الأقل للمحافظة على إسرائيل كدولة[14].

وقد تبنى المبدأ الديمغرافي يوسي بيلين، وهو أحد مهندسي أوسلو ومفاوض رئيسي في محادثات كامب ديفيد، في تقييمه للفترة:

> إني لا أوافق قطعاً، ولن أوافق، على تسوية دائمة من شأنها أن تؤدي في خاتمة المطاف إلى اختلال سيء للميزان الديمغرافي داخل إسرائيل السيادية. هذا يمثل خطي الأحمر الصارم. في هذه القضية إني في غاية الصلابة. إني كريم

جغرافياً لكني شديد ديمغرافياً. إن أكثرية يهودية داخل دولة [حدود] سرائيل السيادية هي الشيء الأساسي بالنسبة لي. إنها أهم شيء من وجهة نظري[15].

لقد قامت الصحفية الإسرائيلية أميرة هاس بتوثيق دقيق لكيفية تفسير إسرائيل لمبدأ الفصل في أوسلو. فقد ذكرت أنه حتى قبل توقيع إعلان المبادئ، وهو الأساس القانوني لعملية أوسلو، كانت إسرائيل قد بدأت تنفذ سياسات لتقييد حركة أكثر من 150000 من العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل. فقد تم إلغاء «ترخيص خروج عام» كان يتيح للفلسطينيين الوصول غير المقيد نسبياً إلى إسرائيل طيلة عقدين من الزمن في 1991 ـ عشية حرب الخليج، وقبل التفجيرات الانتحارية الأولى بكثير ـ وتم استبداله بنظام من تصاريح المرور الفردية التي لا تعطى إلا لمن ترضى إسرائيل عنهم. في حملة رابين الانتخابية لعام 1992 استغل كراهية الجمهور الإسرائيلي للعمال الفلسطينيين الذين كانوا لا يزالون مشهداً مألوفاً، وابتدع الشعار القائل: «أخرجوا غزة من تل أبيب»[16]. وبحلول 1994، عندما عاد ياسر عرفات والمنفيون معه من تونس إلى الأراضي المحتلة، كانت إسرائيل قد حولت نظام تصاريح المرور إلى طريقة أساسية للسيطرة على حركة السكان الفلسطينيين.

قالت هاس: «لقد حول نظام تصاريح المرور حقاً أساسياً عاماً إلى ميزة يرنو إليها الفلسطينيون... فبعض التصاريح كانت تجيز البقاء ليلة واحدة في إسرائيل، وأخرى تقتضي العودة بحلول الغسق، وقلة

منها كانت لمدة شهر»[17]. وقد واجه الفلسطينيون صعوبة متزايدة في الذهاب إلى إسرائيل وداخل الأراضي المحتلة جراء الشبكة المتوسعة يوماً بعد يوم من نقاط التفتيش وحواجز الطرق والطرقات الجانبية التي أقيمت على ما يفترض لحماية إسرائيل والمستوطنات ـ وهي بنية تحتية مادية يمكن استخدامها لغرض ما دعته إسرائيل «وسائل إغلاق» للأراضي المحتلة. والذين كانوا يتمكنون من دخول إسرائيل من دون تصريح مرور كانوا يصنفون مع «المتسللين».

وهذا الفصل، بالطبع، لم يكن ينفذ بالعكس. فقد ظل المستوطنون اليهود والجيش الإسرائيلي يدخلون الأراضي المحتلة بحرية وبأعداد متزايدة يوماً بعد يوم. وكما رأينا، فقد جهِد المقاولون الإسرائيليون في توسعة المستوطنات خلال سنوات أوسلو. كان الفصل يطبق في اتجاه واحد: لاستبعاد الفلسطينيين. وعندما رشح إيهود باراك نفسه للانتخابات كرئيس للوزراء في 1999، ومع تصاعد الضغط الدولي من أجل إحراز تقدم في السير قدماً في اتفاقيات أوسلو، فقد تعهد بمواصلة تراث رابين واستخدم في حملته الانتخابية شعار «نحن هنا وهم هناك»[18]. والحقيقة هي أن برنامجه هو: «إنهم هناك، ونحن هنا وهناك». وفي تمام أول سنة له كرئيس وزراء، وفيما كان يستعد للمفاوضات بشأن الدولة الفلسطينية، في كامب ديفيد، أقر باراك إنشاء 4800 منزل جديد للمستوطنين[19].

وقبل ذلك، في 1993، بعد توقيع إعلان المبادئ في البيت الأبيض، كان كل من باراك، الذي كان رئيس الأركان العسكري، وشارون، الشخص البارز في حزب الليكود المعارض، قد أعربا عن معارضتهما

لعملية أوسلو ـ وهي حقيقة، بالنسبة لباراك، نُسِيت بسرعة بعد أن تم انتخابه رئيساً للوزراء[20]. كلاهما كانا يعتقدان أن وجود ياسر عرفات في غرب إسرائيل خطأ استراتيجي فادح. فقد كانا يشعران بالقلق من أن الاعتبار الذي أُسبِغ عليه من خلال زعامة السلطة الفلسطينية، والمنصة التي أعطيت له للظهور على المسرح العالمي، يشكلان خطراً على «أمن» الدولة اليهودية في المدى الطويل: فسيأتي يوم قد يضغط فيه المجتمع الدولي من أجل فصل حقيقي، لا الفصل الخادع. وكما رأينا، فقد كانا يخشيان من أن وجود عرفات بهذا القرب من إسرائيل من شأنه أن يشجعه على محاولة تحويل المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل إلى عدو داخلي. وقد اتهم شارون، الذي عرف عنه أنه أهاب بالمستوطنين بأن «يستولوا على قمم التلال» لمنع عودة الأرض إلى الفلسطينيين، بأنه «مجرم أوسلو» قبيل اغتيال رابين من قبل متطرف ديني في نوفمبر 1995. ولكن عملية أوسلو مضت قدماً، حتى أثناء فترة بنيامين نتانياهو في منصب رئيس الوزراء.

خارطة باراك لدولتين في كامب ديفيد

ثمة أسباب معقولة للارتياب بأن باراك كان حريصاً مثل شارون على إعاقة ما أحرزته السلطة الفلسطينية من تقدم خلال فترة أوسلو عبر الإصرار على شروط غير مستساغة من أجل اتفاقية الوضع النهائي. فإما يضطر عرفات إلى رفض الصفقة ويكشف القناع عنه، أو يقبلها ويسلم دولته إلى تبعية نهائية لإسرائيل. وقد صرح دان شووِفتان، وهو مستشار حكومي ومن الدعاة الفصل الأوائل، بأن

الشروط التي قدمها باراك في كامب ديفيد كانت ترمي إلى «كشف حقيقة الفلسطينيين»، حسب تعبيره[21]. وقد قال سراً أحد المفاوضين الإسرائيليين في كامب ديفيد لأحد الموثّقين الرئيسيين للمحادثات، كلايتون تي. سويشر: «كان باراك يرى أن عرفات ذئب في ثياب حمل: إنك لن تتمكن من كشف [حقيقة] أنه لا يريد إنهاء الصراع، إلا إذا تحديته في إنهاء الصراع»[22].

من المؤكد، كما رأينا في الفصل الأول، أن باراك جعل من مسألة السيطرة على الأماكن المقدسة في القدس نقطة خلافية أقنعت أحد مستشاريه الأساسيين، الدكتور موشيه أميراف، بأنه كان يستخدم تلك النقطة من أجل «نسف» المفاوضات. وقال أودِن إران، وهو سفير إسرائيل السابق للأردن وأحد المفاوضين في الإعداد لكامب ديفيد، إن خرائط باراك الأولى أعطت الفلسطينيين الضفة الغربية مقسمة إلى ثلاثة قطاعات. فبموجبها يحصل الفلسطينيون على 66 بالمائة من الأرض، وتضم 20 بالمائة إلى إسرائيل و14 بالمائة تظل تحت سيطرة إسرائيل في المستقبل المنظور[23]. وقد أكد هذه الخارطة شلومو بن آمي، وزير خارجية باراك وأحد المفاوضين الرئيسيين في كامب ديفيد. فقد قال:

> كان [باراك] يفخر بأن خارطته ستترك لإسرائيل حوالي ثلث الأرض... كان إيهود مقتنعاً بأن الخارطة منطقية إلى أبعد الحدود. كانت مقاربته نوعاً من معاملة المتفضل والتمني والسذاجة، حيث قال لي بحماس: «انظر، هذه دولة؛ وهي تبدو كدولة من كافة الجوانب والأغراض»[24].

وفي «أسخى مزاجه» في كامب ديفيد، من المحتمل أن يكون باراك قد عرض على الفلسطينيين لغاية 88 بالمائة من الضفة الغربية، رغم أنه لم يتم تدوين أي شيء بهذا الشأن. على أنه بصرف النظر عن نوايا باراك، فقد كانت نتيجة الفشل في كامب ديفيد نسف عملية السلام وجولة جديدة من سفك الدماء. على أن وفاة أوسلو لم تكن إيذاناً بنهاية المشكلات التي كانت مصممة لحلها. بل على العكس. فقد ازدادت الهواجس الديمغرافية زيادة كبيرة، كما رأينا في الفصل السابق، بعد اندلاع الانتفاضة الثانية. وفي معسكر السلام الإسرائيلي أضيفت إلى تلك المخاوف مشاعر القلق الناجمة عن كون الفلسطينيين قابلوا بازدراء «العروض السخية» لرئيس الوزراء من حزب العمل، الأمر الذي برهن على أنه لم يكن يوجد «شريك للسلام»، و أن المواطنين العرب في إسرائيل هم جبهة ثانية للانتفاضة. وكان رد اليسار الإسرائيلي البحث عن طريق مختلف للفصل.

سأل أوري درومي، الناطق السابق باسم اسحق رابين وأحد رؤساء معهد الديمقراطية الإسرائيلي، في مايو 2002: «لماذا أعتقد بأنه يتوجب على إسرائيل، رغم الأخطار والثمن الذي يجب دفعه، إخلاء المستوطنات والانسحاب؟» أجاب على السؤال قائلاً: «لمجرد الأعداد. نحن ببساطة ليس لدينا ما يكفي من اليهود في أرض إسرائيل للاحتفاظ بها كاملة لأنفسنا»[25]. وقد انعكس زوال وهم درومي وآخرين غيره من اليسار في الدافع إلى الفصل: لا كما كان عليه

الحال في أوسلو، عبر المفاوضات والانسحابات المرحلية بل بشكل حاسم ودون اعتبار لرغبات الفلسطينيين. من هنا برزت فكرة الانسحاب من طرف واحد.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الفصل من طرف واحد كانت سياسة وُلِدت من اليسار الإسرائيلي التقليدي، لا سيما حزب العمال، وليست من اليمين[26]. لربما كان الأب السياسي للمفهوم الجديد لعملية الفصل من طرف واحد ـ أي الرغبة في الانفصال وإقامة الجدران حول الأراضي المحتلة ـ كما ذكرنا، هو اسحاق رابين. ولكن إن لم يكن رابين، فمن المؤكد أنه إيهود باراك. فالفصل عن الفلسطينيين كان شيئاً يفكر به حتى قبل بدئه مفاوضات الوضع النهائي مع ياسر عرفات في كامب ديفيد في صيف 2000. يقول أوزي دايان، نائب رئيس أركان الجيش، بأنه أقنع باراك بالحاجة إلى الفصل من طرف واحد بوصف ذلك «شبكة أمان لكامب ديفيد». «قلت، حسناً، إذا كنا لا نستطيع تحقيق ذلك الاتفاق، فلنقم بما هو مفيد لإسرائيل والمنطقة كلها، ولننفصل عن الفلسطينيين حتى إن لم يكن يوجد لدينا شريك»[27]. هذه الرواية أكدها نائب وزير دفاع باراك، إبفرايم سنيه، الذي طُلِب إليه التعاون مع دايان في وضع خطة من أجل الفصل من طرف واحد في حال فشل المحادثات. وقال سنيه لاحقاً: «لقد قمت برسم الخارطة. يمكنني التحدث عنها بكل ثقة. كانت الخطة تعني الضم الفعلي لثلاثين بالمائة من الضفة الغربية، نصفها في وادي الأردن، الذي يتعين عليك الاحتفاظ به إذا لم يحصل اتفاق، والنصف الآخر في الكتل الاستيطانية»[28].

يبدو أن باراك كان ينوي إما التفاوض مع الفلسطينيين حول الخارطة التي أطلع بن آمي عليها قبيل كامب ديفيد أو فرضها بالقوة إذا تم رفضها.

كان باراك قد برهن على التزامه العملي بالفصل من طرف واحد. فقبل عدة أسابيع من المحادثات، في مايو 2000، كان قد سحب الجنود من «المنطقة الأمنية» لإسرائيل في جنوب لبنان المحتل دون التفاوض بشأن اتفاق مع الحكومة اللبنانية أو مع حزب الله، وهو الميليشيا الشيعية التي تعد العدو العسكري الرئيسي لإسرائيل في جنوب لبنان. لذا لم يكن عجباً أن باراك كان يتحدث عن «الفصل من طرف واحد» قبل مدة طويلة من خروج تلك العبارة من شفتي شارون. فقد كتب باراك في مايو 2001، قبيل إزاحته من السلطة يقول: "إن ما يتعين على إسرائيل فعله الآن هو أن تتخذ خطوات لتأمين قابلية حياة الأكثرية اليهودية على المدى الطويل». هذا يحتاج إلى استراتيجية الانفصال عن الفلسطينيين ـ حتى لو كان ذلك من طرف واحد إذا لزم الأمر، وعملية متدرجة لإقامة حدود آمنة ويمكن الدفاع عنها»[29].

حدود من طرف واحد للدولة اليهودية

في صيف 2002، كتب إيه. بي. يهوشوا، وهو روائي إسرائيلي متميز في معسكر السلام، يقول إن الهوية اليهودية في الشتات تفتقر إلى الحدود: «إنها تتجول في أنحاء العالم، كمسافر بين الفنادق، فبوسع اليهودي تغيير بلاده ولغاته دون أن يفقد هويته اليهودية».

وجادل بأنه على العكس من ذلك، تحتاج إسرائيل إلى حدود إقليمية وأن عليها تحديد مدى الملاذ الذي تقدمه لليهود. «إن الحدود هي مثل الأبواب في البيوت التي تزعم بأن كل شيء في الداخل هو مسئولية صاحب البيت. هذا هو معنى الصهيونية: تحقيق السيادة اليهودية داخل حدود محددة»[30]. غير أن الصهيونية كانت، لأكثر من 30 سنة، تعني عكس ذلك تماماً: فقد نشأت في فضاء دون حدود. ومواصلة لكلام يهوشوا المجازي، لقد أنشأ «صاحب البيت» توسعات متزايدة لبيته يوماً بعد يوم على أرض جيرانه. والآن بعد عقود من البناء دون ترخيص، كما يجادل يهوشوا، على ما يبدو، فإن لصاحب البيت الحق في الإغلاق الدائم لأبواب بيته وطرد جيرانه بوصفهم معتدين على أملاكه. ذلك، باختصار، هو إدراك اليسار الجديد.

إذا كانت المفاوضات مع الفلسطينيين قد فشلت في كامب ديفيد، فإن النتيجة التي توصل إليها «معسكر السلام» هي أنه يتعين على إسرائيل أن تجد حدوداً على وجه السرعة وأن تحصنها وتتخلص من كل مسئولية عن الفلسطينيين. كان باراك يجادل بأن «عدم وجود شريك يجب أن لا يصيب إسرائيل بالشلل ويمنعها من اتخاذ خطوات دفاعية لحماية مصالحها الحيوية، وهذا سوف يحدد هويتها ومستقبلها. يجب أن نقول نعم لدولتين لشعبين، حيث يتم الاعتراف بإسرائيل بصفتها دولة يهودية صهيونية ديمقراطية»[31]. هذه الفكرة كان من الأسهل على اليسار تصورها من اليمين ، وليس أقل ذلك أن يكون وضع حدود واضحة من شأنه أن يؤدي إلى ضرورة تفكيك بعض

المستوطنات على الأقل. كانت الغالبية العظمى من أعضاء حزب ليكود الحاكم، فضلاً عن أعضاء الأحزاب الدينية الصغيرة الذين ضمهم شارون إلى وزارته الائتلافية لإبقائها في السلطة، ترسم خطاً أحمر ثخيناً بشأن خسارة المستوطنات. لكن اليسار اعتمد رأياً براغماتياً آخر: يجب التضحية بالمستوطنات البعيدة لحماية الدولة اليهودية، من هجمات الفلسطينيين ومن القنبلة الديمغرافية الموقوتة المتمثلة بمعدلات ولادات الفلسطينيين، على حد سواء.

على أن القلة من اليسار هم الذين كانوا يتحدثون عن انسحاب إلى الخط الأخضر لعام 1967. وقد كان رابين ذاته قد حذر قبيل اغتياله من أنه لم يكن القصد من اتفاقيات أوسلو إعادة إسرائيل إلى «خطوط 1967». في معرض استذكار آخر خطاب لرابين أمام الكنيست في 1995، كتب دور غولد، وهو سفير إسرائيلي مشهور لدى الأمم المتحدة ومستشار لشارون، يقول: «لقد أصر [رابين]على خارطة تتضمن قدساً موحدة، والكتل الاستيطانية ووادي الأردن»[32]. وقد ردد باراك هذه الأفكار: «يجب أن نقول نعم لحدود آمنة ومعترف بها ولكن نقول لا لخطوط 1967»[33]. وقد عبر شلومو أفينيري، وهو أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية عن الرأي التوافقي لوسط اليسار: «لا للعودة، إلى خطوط 1967ـ هذا مستحيل في القدس، كما أنه لا يجب تفكيك الغالبية العظمى من المستوطنات ــ لكن لا يوجد أي مبرر لبعض المستوطنات المعزولة، ويجب رسم خط متناسق»[34].

إذاً، ما هي الحدود التي كان اليسار يفكر في الانسحاب إليها ؟ في يونيو 2002 قدم باراك فكرة تقريبية، فكرة كانت صدى لملاحظات سينيه بشأن نواياه قبيل كامب ديفيد:

سوف يتم تنفيذ الانسحاب بالتدريج خلال عدة سنوات. يجب أن يتضمن السياج الكتل الاستيطانية الكبيرة السبع والتي امتدت على 12 أو 13 بالمائة من المنطقة وتتضمن 80 بالمائة من المستوطنين. وسوف تحتاج إسرائيل إلى منطقة أمنية على طول نهر الأردن وبعض مواقع إنذار مبكر، التي تغطي في مجموعها 12 بالمائة، وتشكل 25 بالمائة من الضفة الغربية.

وعلاوة على ذلك، كانت هناك مشكلة القدس الشرقية، حيث كان قد تم زرع المستوطنات اليهودية بشكل متراص في وسط السكان الفلسطينيين وحولهم. ومضى باراك يقول:

في القدس، يجب أن يكون سياجان ماديان. الأول يرسم الحدود السياسية ويكون محيطاً بالمدينة الكبرى، بما في ذلك الكتل الاستيطانية المجاورة للقدس. ويكون الثاني حاجزاً تفرضه الاعتبارات الأمنية، مع وجود بوابات وتصاريح مرور تحت السيطرة لعزل معظم المناطق المجاورة الفلسطينية عن المناطق المجاورة اليهودية والحوض المقدس، بما في ذلك المدينة القديمة[35].

وبعبارة أخرى، كان باراك يتحدث عن 70 بالمائة من الضفة الغربية وغزة، وهي أراضٍ كانت تشكل 22 بالمائة فقط من الوطن الأصلي.

كانت المشكلة التي تكتنف هذا التفكير الجديد بديهية للكثيرين، بما في ذلك من جانب اليمين. فاليسار لم يعد يتحدث عن السلام، أو حتى عن إنهاء الاحتلال، بل عن مجرد احتواء الفلسطينيين، دون اعتبار لرغباته أو لعواقب تلك الإجراءات. وقد أشار شلومو غازيت، وهو رئيس سابق للاستخبارات العسكرية، أن اليسار «لم يكن يشك بأن الجانب الفلسطيني سوف يعارض خط الفصل؛ فليس لديهم شك بأن الانسحاب الإسرائيلي لن يضع حداً للعنف الفلسطيني، ولا يشكون بأنه سوف تدعو الحاجة، إن عاجلاً أو آجلاً، إلى مباحثات ومفاوضات جديدة فضلاً عن انسحاب إسرائيلي إضافي إلى خط يتفق عليه الطرفان»[36].

جاءت أول إشارة إلى أن فكرة باراك بالفصل من جانب واحد أصبحت تلقى قبولاً متزايداً في صيف 2002، عندما أعلنت حكومة شارون بأنها ستقوم بإنشاء سلسلة من الجدران والسياجات حول الضفة الغربية. كان يفترض أنه تم التحايل على شارون لقبول الخطة بوصفها الثمن الذي يتعين دفعه لإبقاء حزب العمل، الذي كان يقوده آنئذ بنيامين بن إيليزر، داخل حكومة الوحدة الوطنية[37]. وقد تم إقناع بن إيليزر من قبل كبار أعضاء حزبه الذين كانوا يؤيدون فكرة الفصل من طرف واحد بأنها قد تكون طريقة مفيدة لإحياء مصير حزبه الذاوي. وكان يُظن بأن شارون لم يكن لديه الشجاعة السياسية لمعارضة إنشاء جدار في الوقت الذي أظهرت فيه استطلاعات الرأي بأن 80 بالمائة من الجمهور الإسرائيلي كان يدعم وجود حاجز مادي ليقف في وجه هجمات الفلسطينيين[38].

كان غياب رئيس الوزراء واضحاً عند عملية أخذ صور نفذها بن إيلبزر في سالم، وهي قرية قريبة من جنين في شمال الضفة الغربية، حيث تم قص العناصر الأولى في إنشاء الحاجز. وقد تم أيضاً استنتاج نفور شارون من السياج والجدار من تعليقاته في اجتماع مجلس الوزراء الذي تلى مباشرة زيارة بن إيليزر إلى قرية سالم. وفي معرض معارضته للاقتراحات التي مفادها أن الحاجز سيوجد الحدود المستقبلية لدولة فلسطينية، صرح قائلاً: «الظروف غير مواتية لإنشاء أي نوع من الدولة الفلسطينية»[39]. ورداً على ذلك، حاول بن إيليزر طمأنة زملائه الوزراء زاعماً بأن السياج لن يرسم حدوداً «في أي ظرف من الظروف على الإطلاق». «هذا جدار الغاية منه وقف الدخول. إنه ببساطة شديدة... جدار حاجز. هذا كل ما هنالك. إنه لا يمثل حدوداً»[40].

من غير الواضح معرفة رأي شارون الحقيقي في الحاجز في تلك المرحلة. فمن المحتمل أنه كان يتظاهر بالمعارضة ـ وهو تكتيك كثيراً ما استخدمه من قبل في مناصبه العسكرية والسياسية بغية إرباك أعدائه ـ أو من المحتمل أن يكون قد عارض الفكرة حقاً. صحيح أن التقدم في الأقسام الأولى للحاجز كان بطيئاً، الأمر الذي أدى ظهور مزاعم بأن شارون كان يحاول تخريب الخطة. وقد زعم أوزي دايان، وهو أحد مهندسي الجدار، أن شارون ووزير دفاعه، شائول موفاز، "لم يكونا يعملان على السياج... بل إنهم يحاولون عدم القيام به»[41]. لكن بحلول أوائل صيف 2003 كان يبدو أن رئيس الوزراء قد أصبح مؤيداً ملتزماً بالجدار. وقد برز تحوله إلى قبول إنشاء الجدار ـ وبعد ذلك

إلى النتيجة الأخرى للفصل من طرف واحد، أي الفصل ـ في مايو 2003 عندما خاطب جماعته البرلمانيين من حزب الليكود. وفي ملاحظات أصابت المراقبين بالذهول في ذلك الوقت، أعلن شارون أن الفلسطينيين يعيشون تحت احتلال يجب أن ينتهي:

> إن الفكرة التي مفادها أنه من الممكن إبقاء 3.5 مليون من الفلسطينيين تحت الاحتلال ــ نعم، إنه احتلال، قد لا تحبون الكلمة، لكن ما يجري هو احتلال ــ هي فكرة سيئة بالنسبة لإسرائيل وسيئة بالنسبة للفلسطينيين، وسيئة بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي. إن السيطرة على 3.5 مليون من الفلسطينيين لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية. إنكم تريدون البقاء في جنين ونابلس ورام الله وبيت لحم[42].

إن التفسير المعقول الوحيد لكلمات شارون هو أنه وللمرة الأولى كان ينادي بدولة فلسطينية.

فما الذي حدث بين يونيو 2002 ومايو 2003 لتفسير تحوله الإيديولوجي؟ باختصار: إنه القرار المفاجئ وغير المرحب به من قبل الإدارة الأمريكية في الانخراط في عملية سلام الشرق الأوسط للمرة الأولى منذ انتخاب الرئيس جورج دبليو بوش.

الهلع عند كشف الولايات المتحدة عن خارطة الطريق

في أواخر 2002، بعيد بدأ العمل في المراحل الأولى لحاجز الضفة الغربية، كشف مبعوث الرئيس بوش إلى الشرق الأوسط، ويليام بيرنز

عن مبادرة دبلوماسية جديدة اسمها «خارطة الطريق»[43]. أصابت خطة السلام ـ التي أشرفت عليها جهات رباعية دولية هي الولايات المتحدة، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي وروسيا، شارون بانزعاج شديد لثلاثة أسباب: الأول، كانت تتوخى الإنشاء السريع لدولة فلسطينية «ذات حدود مؤقتة»[44]؛ الثاني، أنها تضمنت إقامة دولة فلسطينية «قابلة للحياة» و«ذات سيادة» في غضون جدول زمني مدته ثلاث سنوات؛ وثالثاً، أنها تقاسمت الإشراف على تنفيذ الخطة مع الأمم المتحدة والأوروبيين، وكلاهما كانا يعتبران معاديين لإسرائيل. فقامت إسرائيل على وجه السرعة بتقديم 14 «تحفظاً» على خارطة الطريق، لكن المسئولين في حكومة شارون كانوا يندفعون لإيجاد طريقة لقتلها في المهد.

لقد تمثل الخوف الذي أثارته خارطة الطريق في أن إسرائيل لن تواصل تقرير وتيرة عملية السلام ونتيجتها. وكان هناك خوف من أن تبعث خارطة الطريق الحياة في الجثة الباردة لأوسلو: أي المفاوضات بشأن حل عادل للصراع، الذي قد يتطلب تقديم تنازلات كبيرة بشأن القدس الشرقية، والانسحاب إلى حدود 1967، وهذا هو الأسوأ من وجهة نظر ديمغرافية، عودة بعض اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم في إسرائيل[45]. وقد تواجه إسرائيل لحظة تصبح فيها متلقية بدلاً من أن تكون مصدرة للأوامر.

وقد عكس إيفرايم هالفي، مستشار الأمن الوطني السابق، الرأي السائد على نطاق واسع في أوساط كبار السياسيين والعسكريين الذي مفاده أن عدم قيام شارون بأي نشاط دبلوماسي قد دفع الأمريكيين

إلى التدخل: «أقول بصراحة، سوف يأتي أولئك الناس الذين يقولون لقد آن الوقت لمطالبة إسرائيل بالانتقال بسرعة إلى حدود 1967 وأن تقدم تنازلات بشأن القدس سيكون من الصعب جداً علينا أن نقدمها. ونحن الذين نضع أنفسنا في هذا الموقف»[46].

ومن جهة أخرى، فإن مبدأ الفصل من جانب واحد المتجسد في جدار الضفة الغربية أعاد زمام المبادرة إلى إسرائيل. فقد تجاوزت المفاوضات متعددة الأطراف التي هي من صميم خارطة الطريق. وحسب تعريف الفصل من طرف واحد، فإن الفلسطينيين لا يسألون عن رأيهم بالموضوع؛ فقد أزيحوا من طاولة المفاوضات. فالمصالح الوحيدة التي كان ينبغي أن تؤخذ بالاعتبار في تدبير من طرف واحد هي مصالح إسرائيل ـ طالما أن الأمريكيين أيدوا ذلك ضمنياً. وبدا أن هذه هي رؤيا شارون الموجهة لسياسته حيث أعلن بنهاية 2003 أن إسرائيل ستقوم بانسحاب جزئي من الأراضي المحتلة.

شارون يعتنق فكرة الفصل

لقد كان هذا هو تفسير دوف وايسغلاس، مستشار رئيس الوزراء القانوني الذي «رتب» مع واشنطن خارطة الطريق، لمزايا الفصل من طرف واحد. في مقابلة مع صحيفة هآرتس قال وايسغلاس إن شارون جاء إلى الحكم على أمل أن يماطل في عملية السلام لمدة 25 سنة أخرى بسلسلة من الاتفاقيات المؤقتة ــ من النوع الذي نجح في إبقاء الاحتلال طيلة أربعة عقود، على ما يبدو. وبدلاً من الجدول الزمني

لإقامة الدولة حسب خارطة الطريق، قال وايسغلاس: «إن [آريك] شارون كان يفضل أن تستمر المرحلة الأولى من خارطة الطريق ثلاثة أعوام، والمرحلة الثانية خمس سنوات والمرحلة الثالثة ست سنوات». وأكد وايسغلاس أن «خارطة الطريق ستسفر عن دولة فلسطينية مع الإرهاب. وكل هذا في غضون وقت قصير جداً. لا يمتد إلى عقود أو حتى إلى سنوات، بل إلى بضعة أشهر». والحل، في رأي وايسغلاس هوالفصل:

> إنه زجاجة غاز الفورمايهايد التي توضع فيها صيغة الرئيس بحيث يمكن المحافظة عليها لمدة طويلة جداً... فهي تقدم الكمية اللازمة من غاز الفورمالديهايد بحيث أن لا يكون هناك عملية سياسية مع الفلسطينيين... تتمثل عملية السلام بإقامة دولة فلسطينية بكل ما يترتب عليها من. وعملية السلام هي إخلاء المستوطنات، إنها عودة اللاجئين، إنها تقسيم القدس. كل هذا قد تم تجميده الآن[47].

كانت ملاحظات وايسغلاس بحاجة إلى حل دقيق لشيفرتها. فقد كان يجادل على ما يبدو بأن الفصل من جانب واحد من شأنه أن يقضي على أي أمل في إقامة دولة فلسطينية. على أن ما كان يعنيه حقاً، كما سيتضح لاحقاً، أن من شأنه أن يقضي على أي أمل في إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة. كان مفاد حسابات شارون السياسية أنه يستطيع الوفاء بحرفية خارطة الطريق ـ ولكن بكل تأكيد لا روحها ـ عبر العمل من جانب واحد على بقاء الدولة

الفلسطينية متجمدة في مرحلة «الحدود المؤقتة». بوسع إسرائيل الانفصال ـ في حال غزة بمجرد الانسحاب، وبالنسبة للضفة الغربية عبر إنشاء جدار يشمل الغالبية العظمى من الأرض الفلسطينية التي يقوم عليها ـ ويسمي المساحة الباقية «دولة فلسطينية». إن من شأن التدابير من طرف واحد أن توجد شكلاً من دولة فلسطينية لكن لا جوهرها؛ ومن شأن تلك التدابير أن تلغي جميع مطالبات الفلسطينيين بحقوق في دولة يهودية، سواء أكان ذلك حقوق اللاجئين أو أزواج المواطنين العرب في إسرائيل؛ ومن شأنها أن تظل تسمح لإسرائيل بالتحكم في شكل «الدولة الفلسطينية» عبر السيطرة على الحدود والمجال الجوي والموارد المائية. فمن خلال فرض حدود على الفلسطينيين من طرف واحد، تستطيع إسرائيل الإدعاء بأنها تقيم الدولة الفلسطينية التي طالب بها بوش بموجب خارطة الطريق، في الوقت الذي حدد شكلها بحيث يناسب مصالح الدولة اليهودية.

والشيء الأهم هو أنه من المحتمل أن تضمن إسرائيل تأييد هذه المناورة، وتضفي الشرعية على السرقة الكبيرة للأرض الفلسطينية التي استولت عليها عبر عقود عديدة تحت غطاء مشروع الاستيطان. وهذا التأييد بالذات جاء في أبريل 2004، بعد إعلان شارون عن الانسحاب المزمع من غزة. وفي تبادل للخطابات، كرر الرئيس بوش التزامه بدولة فلسطينية «قابلة للحياة ومتلاصقة وذات سيادة ومستقلة» لكنه وجه لاحقاً ضربة قاتلة للفلسطينيين: «في ضوء

الوقائع الجديدة على الأرض، بما في ذلك مراكز سكانية إسرائيلية رئيسية قائمة الآن، من غير الواقعي توقع أن تكون نتيجة مفاوضات الوضع النهائي عودة تامة وكاملة إلى خطوط هدنة 1949»[48] كان ذلك إعطاء بوش موافقته على إلحاق إسرائيل الواقعي للمستوطنات الرئيسية في الضفة الغربية بها. وهذا كان يعني أنه يعطي ضمنياً الضوء الأخضر لإسرائيل لفرض دولة على الفلسطينيين تكون مصممة لمنفعة الدولة اليهودية. (وفي مقابل ذلك، حقق شارون انتصاراً ديمغرافياً آخر: لقد صرف بوش النظر عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم الموجودة الآن فيما هو إسرائيل).

لقد بدأ شارون في الكشف عن رؤيته لأبعاد «الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة» منذ مارس 2003. في هذا الوقت بالذات أخذ وزراءه في جولة لمشاهدة الحاجز ليعلن أن أجزاء كثيرة منه يجري إبعادها عن الخط الأخضر وتتوغل في الضفة الغربية بحيث تشمل مستوطنات أكثر مما كان يفترض بالأصل. وقام شارون، كما أوردت وسائل الإعلام الإسرائيلية، بتفجير «قنبلة»: سوف تتم إقامة جدار آخر، جدار تتم إقامته على الجانب الآخر من الضفة الغربية، على جناحها الشرقي، يمتد على طول وادي الأردن ويمنزع المزيد من الأرض من الفلسطينيين[49]. في غضون ذلك كان يتوقع أن يقع آلاف القرويين الفلسطينيين الذين يعيشون بين الخط الأخضر والمستوطنات اليهودية في «الجانب الخطأ» للحاجز الذي كان قيد البناء. فلا بد من تطويقهم بسياجات منفصلة لمنعهم من دخول إسرائيل، حسب ما

أعلنته وزارة الدفاع. وعندما سئل ناطق باسم شارون عن كيفية تمكن عشرات الآلاف من الفلسطينيين من الوصول إلى حقولهم أو بقية الضفة الغربية، أو الوصول إلى المستشفيات والمدارس والأسواق، أجاب: «لم نقرر بعد لوجستيات الحياة اليومية للفلسطينيين. لابد لنا من ارتجال شيء ما»[50].

استنكرت مقالة افتتاحية في صحيفة هآرتس تلك التغييرات: «يجب عدم استغلال استعداد الجمهور لتخصيص الأموال اللازمة لبناء سياج الفصل، من قبل أولئك الذين يخططون للتوغل في الأرض الفلسطينية وبالتالي ليتحقق ضم بحكم الواقع [للأرض الفلسطينية]»[51].

حاول المسئولون الإسرائيليون تخفيف مخاوف النقاد عبر الادعاء بأن الحاجز تدبير مؤقت. ولكن مع تصاعد تقديرات تكلفة إنجازه، ووضع الحراس في بروج المراقبة وتسيير الدوريات في أنحائه، إلى ملايين ثم مليارات الدولارات ازدادت صعوبة الاعتقاد بأن ذلك هو القصد. فقد كتب مراسل صحيفة هآرتس، ميرون رابابورت يقول: «لابد أن تكون قد فقدت صوابك بأن تفكر بأن يقوم شخص ما باقتلاع جذورالجبال وتسوية التلال وصب المليارات لبناء وسيلة أمن مؤقتة»[52].

كان مؤيدو الحاجز يفترضون أنه سيقتضي تفكيك عدد من المستوطنات، لا سيما الصغرى والبعيدة. ولابد من التضحية بها لتأمين الحفاظ على مبدأ الفصل بين إسرائيل والفلسطينيين. وكان مجلس

السلام والأمن، وهو هيئة مكونة من كبار ضباط الجيش والأمن السابقين، اقترح خطة للفصل استناداً إلى إخلاء ثلث الـ 150 مستوطنة الرسمية في الضفة الغربية والغالبية العظمى من الـ 100مستوطنة أو نحو ذلك، المعروفة لدى الإسرائيليين بأنها «مخافر أمامية غير شرعية»[53]. لكن وايسغلاس أفاد بأن الأمريكيين كانوا يوافقون سراً على بقاء الأكثرية العظمى من المستوطنين الـ 230000 في الضفة الغربية في بيوتهم. قال وايسغلاس متبجحاً: «يوجد التزام أمريكي لم يسبق له مثيل، بشأن 190000 من المستوطنين»[54]. وبدا أن ذلك الرقم مماثل لرقم الثمانين بالمائة الذي كان يأمله باراك.

على أنه إذا كانت الغالبية العظمى من المستوطنين سيبقون في الضفة الغربية فإن من شأن ذلك أن يعقِّد إلى حد بعيد عملية فصل السكان اليهود عن السكان الفلسطينيين، لا سيما في المناطق الريفية القريبة من الخط الأخضر حيث كان لدى القرى الفلسطينية الصغيرة صكوك ملكية الأرض التي احتلتها مستوطنات كثيرة احتلالاً غير قانوني. وقد دلت التغييرات التي أجريت على مسار الجدار في أواخر 2002 و2003، وسلوك المستوطنين خلال الفترة ذاتها أنه ثمة طريقتان محتملتان كانت إسرائيل تأمل حل المشكلة استناداً إليهما لما فيه مصلحتها. وقد أثارت الطريقتان الريبة في أنهما مصممتان لتشجيع الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق الريفية المعزولة على هجرة مجتمعاتهم.

أولاً، رغم أن الحاجز كان رسمياً ينشأ لحماية إسرائيل من

هجمات الفلسطينيين، فإن مساره كان في الواقع يناقض المعايير المقترنة بـ «حدود يمكن الدفاع عنها». فحيثما كان الجدار يبتعد عن الخط الأخضر، كما كان يحدث في كثير من الأحيان، فإنه كان يلتوي ويمر عبر الأرض الزراعية الفلسطينية، مدمراً ودياناً خصبة والمنحدرات المنخفضة لسفوح التلال، بدلاً من تعقب الأرض المرتفعة حيث يتمكن الجنود من رؤية الغارات الفلسطينية. فذلك المسار كان غير منطقي من وجهة نظر عسكرية، كما بينت جماعة حقوق الإنسان «ب ـ ستليم» الإسرائيلية، لأنه يتيح «نقاط مراقبة متدنية»[55]. غير أن مسار الحاجز كان يحقق هدفاً آخر: فقد أشاع الخراب في الأرض الزراعية الفلسطينية، مدمراً مساحة واسعة من الأرض من كل جانب للجدار على مدى مئات الكيلومترات من امتداده. وقد تم الإبلاغ عن اقتلاع حوالي 100000 من أشجار الزيتون لإفساح الطريق للحاجز. كما أن الجدار فصل، بشكل مطرد مزعج، القرى الفلسطينية عن أرضها الزراعية وآبارها الواقعة خارجها. فقد وجد 400000 من القرويين أنفسهم في جهة[56]، وأرضهم في الجهة الأخرى من الجدار، حيث الوصول يعتمد كلياً على أريحية الجيش الإسرائيلي. وهكذا فإن الجدار أصبح يهدد أمن معيشة عشرات الجماعات الزراعية الفلسطينية.

الثاني، في أواخر 2002، ظهرت تقارير عن هجمات عنيفة شنها المستوطنون على القرى الفلسطينية المعزولة. والمثال الأكثر مدعاة للصدمة كان يتعلق بقرية يانون القديمة الصغيرة في منطقة نابلس من الضفة الغربية. ففي نوفمبر من تلك السنة وردت تقارير أن أطرافاً

مغيرة من مستوطنة إيتمار اليهودية شديدة العنف، استطاعت إرهاب جميع السكان البالغ عددهم 150 وإخراجهم من بيوتهم في يانون. فعلى مرأى من الجيش قام المستوطنون بضرب زعماء القرية وأشاعوا الخراب في كروم الزيتون المحلية ودمروا مولِّد الكهرباء الوحيد، وسمموا البئر الرئيسي في القرية[57]. ومع أن يانون كانت الحالة الأكثر تطرفاً لمثل هذا التحرش، إلا أنها تمثل نموذجاً يتكرر خلال المناطق الريفية من الضفة الغربية، لا سيما حين كان القرويون الفلسطينيون يحاولون قطف الزيتون الذي هو مصدر دخلهم الرئيسي[58].

ألقى اثنان من النشطاء الإسرائيليين، غادي الغازي وعزمي بدير، الضوء على ما كان يجري في الضفة الغربية، في صحيفة هآرتس:

> الترانسفير ليس بالضرورة لحظة درامية، لحظة يجري فيها طرد الناس وتهجيرهم من بلداتهم وقراهم وهو ليس بالضرورة عملية منظمة ومخطط لها يتم فيها تحميل الحافلات والشاحنات بالناس. بل هو عملية تزحف زحفاً وبمنأى عن العيون ولا يتم تصويرها. وكل من ينتظر لحظة درامية لن يراها أثناء حدوثها.

ومضى الاثنان يقولان بأنه بدلاً ن ذلك، فإن الحكومة والجيش لم يكونا متعامين عن المستوطنين بل كانا يساعدانهم في إرهاب القرى الفلسطينية ومهاجمتها في محاولة لإقناع الفلسطينيين بالتخلي عن مناطقهم الريفية. «فالمستوطنون المسلحون والمدعومون من قبل الحكومة والمنظَّمون يرهبون سكان القرى [الفلسطينيين] على غرار ما

كانت تفعله الوحدات شبه العسكرية التي كان يستخدمها أصحاب المزارع في أمريكا اللاتينية لفرض حالة من الإرهاب على الفلاحين. فهم فوق القانون»[59]. وكانت النتائج المحتملة لتلك الهجمات هجرة الجماعات الريفية المنعزلة حيث كان السكان ينشدون الملاذ في مناطق أكثر كثافة في السكان، لا سيما بقرب البلدات والمدن.

ويرى الغازي وبدير وآخرون أن شارون كان يخطط لتركيز الفلسطينيين في أراضيهم المدينية الداخلية والاستيلاء على بقية الضفة الغربية من أجل إسرائيل. هذه النظرة إلى الحاجز انبثقت عن تصريح صدر عن رون ناخمان، رئيس بلدية مستوطنة آرييل الكبيرة في الضفة الغربية. فقد نظر، في مايو 2003، إلى خارطة للمسار المقترح لسياج شارون، المتوغل بشكل متلوي في الأراضي الفلسطينية بغية تطويق المستوطنات وحمايتها، وقال للصحفي ميرون رابابورت بأنه لا يوجد ما يدعو للدهشة في مسار السياج، حيث أنه كان جزءاً من تفكير شارون منذ عقود من الزمن. «إن خارطة السياج التي تراها هنا هي نفس الخارطة التي كنت أراها في كل زيارة كان آريك [شارون]يقوم بها هنا منذ 1978. فقد أخبرني بأنه كان يفكر بها منذ 1973». وقد صرح ناخمان بأن وزير دفاع شارون، شاوول موفاز، قد جاء إليه «متبختراً» ليقول له بأن مستوطنة آرييل، التي تبعد 15 كم عن الخط الأخضر، في عمق الأراضي الفلسطينية، ستكون على الجانب «الإسرائيلي» من الجدار. وقال رابابورت بأن ما سيبقى من الضفة

الغربية بعد إتمام سياج الفصل سيبدو أشبه ما يكون «بسلسلة من الأزقة النرويجية» منه بدولة فلسطينية[60].

في الجناح الشرقي الآخر من الضفة الغربية، يبدو أنه كان لشارون رؤية مماثلة للاستيلاء على الأرض وإظهار ذلك بأنه سياسة أمنية. وقال ديفيد ليفي، أحد زعماء المستوطنين في وادي الأردن، إن شارون أطلعه على خارطة للسياج الشرقي الذي من شأنه أن يلحق قطاعاً بعرض 20 كم من وادي الأردن بإسرائيل. «فالذين يحاولون القول بأن السياج لا يمثل خطاً سياسياً، لا يعرفون ما يقولون. لا تُسمِعني هذا الهراء. فالجميع يلعبون هذه اللعبة المزدوجة، وهي تناسب الجميع. ولهذا فإني أحبذ السياج؛ من البديهي أنه سيضعنا في الداخل»[61].

مريدو الجنرال يغال ألون

مع أن وسائل الإعلام الدولية قرنت الحاجز اقتراناً وثيقاً بشارون، فإن الجدار بدا وأنه مماثل للخطط التي تعزى إلى كل من رابين وباراك. ولم تتح الفرصة لأي منهما لبناء الحاجز: فقد تم اغتيال رابين قبل مواجهة لحظة الحقيقة في عملية أوسلو؛ وفقد باراك منصبه بعيد انهيار محادثات كامب ديفيد. على أنه لو أتيح لهم المزيد من الوقت في السلطة فيمكن الظن بأنه كان من الممكن أن ينتهي الأمر بأي من رابين أو باراك لأن يكون مهندس الحاجز. لقد كان من الخطأ الجسيم الاعتقاد بأن سياسات الفصل وبناء الجدار كان رهناً بشارون. وقد صرح أمير أورين، أحد كبار المعلقين في صحيفة هآرتس قائلاً:

«إن الوجود الشخصي لشارون ليس بالأمر الأساسي لاستمرار الشارونية»[62]. وإن معارضي الفصل في حزب شارون أصبحوا مقتنعين تدريجياً بالمشروع، كما أظهرت الأبحاث قريبة العهد. وقد خلصت مجموعة الأزمات الدولية إلى أنه «حتى المتشككون أصبحوا يسلمون بحتمية ما كان قد يعتبر في وقت من الأوقات هرطقة، وأصبح الكثيرون الآن يقبلون حكمته السياسية»[63].

كان شارون يعتبر رسمياً في النهاية المقابلة للطيف السياسي من رابين وباراك، لكن ثلاثتهم كانوا من نفس المعدن[64].

لقد نشأ كل منهم كإسرائيلي «صبرا» وكان كل منهم جنرالا عركته المعارك وله سجل بأنه كان مصدر إزعاج كبير للعرب بشكل عام وللفلسطينيين بشكل خاص، وكان كل منهم يعتبر «بيتخونيست» (أي تسيطر عليه هواجس الأمن)، وانخرط كل منهم انخراطاً عميقاً في السياسة قبل أن يخلع الزي العسكري رسمياً. وبعبارة أخرى، فقد كانوا جميعاً من إنتاج البوتقة العسكرية التي صنعت الغالبية العظمى من رجال إسرائيل السياسيين. وكان اختلاف الثلاثة عن بعضهم البعض أقل من اختلافهم عن الخصم السياسي الوحيد في تلك الفترة، وهو بنيامين نتانياهو الذي كان يتكلم الإنجليزية بلهجة أمريكية خلافاً للثلاثة الآخرين الذين كانت لغتهم الإنجليزية مشوبة برطانة عبرية.

وقد تشبع رابين وباراك وشارون أيضاً برؤية الجيش الموجِّهة

لمستقبل الضفة الغربية، التي صاغها منذ أمد بعيد ييغال ألون، وهو أحد زعماء حزب العمل والقائد السابق للبالماخ، وهي قوة من النخبة في جيش ما قبل الدولة والتي هزمت الفلسطينيين في حرب 1948. وعندما حققت إسرائيل مكاسب إقليمية كبيرة أخرى في حرب الأيام الستة لعام 1967، كان ألون نائباً لرئيس الوزراء. وقد طور خارطة للضفة الغربية ستصبح لاحقاً الطبعة الزرقاء لزخم المستوطنات خلال العقود التالية[65]. قسمت خطة ألون الضفة الغربية إلى منطقتين رئيسيتين: شمالية وجنوبية محاطتين بـ «مصدات» خاضعة لإسرائيل. كان ألون عازماً على أن تقوم إسرائيل في يوم من الأيام بإعادة هاتين الجزيرتين الفلسطينيتين من الأرض التي يسكنها الفلسطينيون ـ حوالي 60 بالمائة من الضفة الغربية ـ إلى الأردن كجزء من صفقة سلام يتم التفاوض بشأنها. لكن مبدأ استعمار إسرائيل للضفة الغربية وتقسيم المناطق الفلسطينية إلى كانتونات بقيا ثابتتين، بالنسبة للعسكريين، سواء أكانت الأرض أو لم تكن سترد إلى الأردن. كان ذلك جوهر نظام الجيش لعزل السكان الفلسطينيين وإخضاعهم.

تبدو خطة ألون مماثلة إلى حد ملحوظ للخرائط التي وضعتها جماعات حقوق الإنسان مثل «ب ـ بتسيليم» للضفة الغربية التي تعج اليوم بالمستوطنات. وكان التنقيح الرئيسي لخارطة آلون في شمال الضفة الغربية، حيث بدأت إسرائيل في أواخر السبعينات بزرع مستوطنات في المنطقة القريبة من نابلس، بما في ذلك بلدة آريل، التي تضم حوالي 20000 من المستوطنين. أما اليوم فإن إسفيناً من

الأرض التي تسيطر عليها إسرائيل يقطِّع مثلث المدن الفلسطينية نابلس وقلقيلية ورام الله. إذاً، من الناحية العملية، فقد تم لاحقاً تعديل خطة آلون القاضية بإقامة كانتونين فلسطينيين في الضفة الغربية لإقامة ثلاثة كانتونات. يبدو أن هذه رؤية أي تنازل إسرائيلي قادم لـ «الدولة الفلسطينية»: ثلاثة كانتونات رئيسية في الضفة الغربية، متمركزة على نابلس وجنين في الشمال، وصلفيت ورام الله في الوسط، وبيت لحم والخليل في الجنوب، مفصولة بأسافين من الأرض التي ضمتها إسرائيل إلهيا والتي من شأنها أن تتضمن كتل الاستيطان حول آرييل في الشمال و«مغلف» معاليه آدوميم إلى شرق القدس. أما القدس الشرقية ذاتها فيتم فصلها عن بقية الضفة الغربية، بينما ربما يكون وادي الأردن، في الجانب الشرقي من الضفة الغربية، تحت سيطرة إسرائيل.

ويبدو من ملاحظات براك لزملائه الوزراء أن هذه هي الخطة التي كان يأمل أن يقنع الفلسطينيين بها في كامب ديفيد. وقد وصف بن آمي، وزير الخارجية آنئذ، الخارطة التي أطلعه باراك عليها في مستهل المفاوضات بأنها «نوع مطور من خطة آلون»[66]. كما يبدو أن خارطة آلون كانت النسخة الزرقاء للدولة الفلسطينية «ذات الحدود المؤقتة» التي كانت تتشكل ببطء جراء سياج وجدار شارون. وقد رأت صحيفة الجيروزالم بوست «أن ذلك الجزء من تراث حزب العمل، وهو الذي تم طرحه للمرة الأولى في 1967 من قبل يیغال آلون،... كان على ما يبدو قد تم اعتماده الآن من قبل آريل شارون»[67].

بعد الانسحاب من غزة ومن حفنة من المستوطنات المنعزلة قرب جنين في أقصى شمال الضفة الغربية، صرح شارون بأنه لن يقوم بأي عمليات فصل أخرى، لكن ذلك بدا غير محتمل. فالضغط الديمغرافي على إسرائيل لم يتناقص، كما لم تتناقص الضغوط الدبلوماسية التي فرضتها خارطة الطريق. ومن المؤكد أن الكثيرين من سكان مستوطنات الضفة الغربية البعيدة التي كان يجري التخلي عنها للجانب الفلسطيني من الحاجز لم يكونوا يصدقونه على ما يبدو. وقد قامت حركة «البيت الواحد»، التي تأسست عشية الانسحاب من غزة، باستطلاع في سبتمبر 2005 أظهر أن أكثر من ثلث المستوطنين المتواجدين على الجانب «الخطأ» من الجدار كانوا راغبين في الحصول على تعويض ليغادروا بيوتهم[68].

فيما يتعلق بمواقف شارون المعلنة، أصبح الآن شديد الالتزام بإقامة «دولة فلسطينية» تفي بأكثر المقتضيات الأساسية التي يطلبها الأمريكيون. ففي خطاب ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2005، قال صراحة: «نحن نحترم [الفلسطينيين] ولا نطمح إلى حكمهم. فهم أيضاً يستحقون الحرية ووجوداً وطنياً ذا سيادة في دولة خاصة بهم»[69]. ورغم تصميم شارون المعلن على إقامة دولة فلسطينية، فإنها ستكون أقل سيادة مما يدعي. يقول الناطق باسمه، رعنان جيسين، إن رئيس الوزراء يخطط لإقامة دولة ضمن «حدود تأخذ بالاعتبار الوقائع ـ الوقائع الديمقراطية والوقائع الاقتصادية

التي وُجدت على الواقع». ومضى جيسين يقول بأن مناطق الأمن الإسرائيلية التي أقيمت على الشطرين الغربي والشرقي للضفة الغربية ستترك للفلسطينيين حوالي 58 بالمائة من الأرض[70].

إذا كان شارون عازماً على إنشاء ما يشبه دولة فلسطينية، فإنه من الصعب الاعتقاد بأنه سيفضل التفاوض على الشروط مع الفلسطينيين على مواصلة سياساته من طرف واحد. وكما جاء في مقالة افتتاحية في صحيفة هآرتس، يريد الزعماء الإسرائيليون «تحديد حدود [الدولة] من طرف واحد، تماماً مثل أن المستوطنات كانت عملاً من طرف واحد»[71].

ومن المؤكد أن إنكار شارون للقيام بمزيد من الانسحاب يتناقض مع ما يقوله كبار معاونيه. فقد أكد إيهود أولمرت، أشد حليف له في مجلس الوزراء، والرجل الذي أعلن عن الانسحاب من غزة قبل بضعة أسابيع من إعلان شارون، على أنه سيجري فصل آخر واسع النطاق، هذه المرة من الضفة الغربية. فقد قال أولمرت في أواخر ديسمبر2004 «إن مصلحة إسرائيل تقتضي القيام بفصل أوسع نطاقاً مما سيحدث كجزء من الخطة الراهنة المتعلقة بالانفصال [عن غزة]، وأضاف بأن «عملية انفصال ثانية» هي البديل الواقعي الوحيد لانسحابات أوسع نطاقاً أيضاً مما يحتمل أن يفرض على إسرائيل بمقتضى خارطة الطريق[72]. وبعد شهر من الانسحاب من غزة، صرح ثلاثة من مستشاري رئيس الوزراء ـ وهم أهارون زيفي، رئيس الاستخبارات العسكرية؛ وإيفال جيلادي، الرئيس السابق للتخطيط الاستراتيجي

للجيش؛ وإيال أراد، كبير مستشاري شارون السياسيين، كل على حدة، بأنه سيجري المزيد من التدابير من طرف واحد. فقد قال جيلادي لجمع في تل أبيب: «أعتقد أنه في الواقع الراهن لا يمكن سوى اتخاذ إجراءات ومبادرات من طرف واحد»[73]. وفي ندوة انعقدت في هيرزليا قال أراد: «قد ننظر في تحويل الفصل إلى استراتيجية إسرائيلية، حيث تقوم إسرائيل وحدها بتحديد حدود [الدولة الفلسطينية]»[74] وقد شك المحللون في أن شارون كان يطرح بوالين اختبار بشأن الإعلان عن انسحاب آخر من طرف واحد، ربما بعد الانتخابات الإسرائيلية، المقررة في أواخر 2006.

لا يمكن معرفة الشكل النهائي لـ «الدولة الفلسطينية» حتى الآن: فالتقديرات بشأن مساحة الأرض التي ستبقى للفلسطينيين تتفاوت بين 60 و88 بالمائة (هذا يعتمد إلى حد بعيد على ما إذا كانت إسرائيل تحاول ضم وادي الأردن). وقلة من المحللين هم الذين يعتقدون بأن مثل تلك الدولة، حتى في أسخى نطاق لها، ستكون «قابلة للحياة»[75]. وتتضمن العوامل الرئيسية التي تحدد أبعاد الحدود: محاولات إسرائيل المتواصلة في تنفيذ التطهير الإثني للجماعات الزراعية الفلسطينية؛ والطعون أمام المحاكم الإسرائيلية بشأن مسار الحاجز من جانب جماعات حقوق الإنسان؛ والنضال غير العنيف الذي تقوم به جماعات من الفلسطينيين والإسرائيليين لحماية الجماعات الفلسطينية المهددة، مثل بيلعين، قرب القدس، وفي خاتمة المطاف سوف يعتمد نجاح إسرائيل على استمرار الدعم الأمريكي لنهجها ذي

الطرف الواحد. وهذا لا يبدو موضع شك في الوقت الراهن. ففي ابريل 2005، دعا بوش شارون إلى مزرعته في تكساس لتأكيد تعهداته له التي قطعها له قبل سنة. وبعد بضعة شهور، في سبتمبر 2005، كرر سفير الولايات المتحدة المغادر، دانييل كورتزر، التزامات بوش: «في سياق اتفاقية للحل النهائي، سوف تدعم الولايات المتحدة احتفاظ إسرائيل بمناطق [في الضفة الغربية] ذات الكثافة العالية من السكان الإسرائيليين»[76].

الأهداف المحتملة للفصل

أهم من نطاق «الدولة الفلسطينية»، أو السرعة التي سيتم فيها إنشاؤها، هو غايتها النهائية. حتى الآن لم يقدم شارون تصريحات سياسية بهذا الشأن. فقد جاء في تقرير صدر في أبريل 2006 من مجموعة الأزمات الدولية على أن "قوته تكمن في غموض أهدافه[77]. على أن ثمة دلائل على الاتجاه الذي تسير فيه إسرائيل في المستقبل، كما أوضح هذا الكتاب. فمنذ أكثر من عقد كانت سياسات إسرائيل المتعلقة بالفصل ـ سواء أكانت بنتيجة المفاوضات أو من طرف واحد ـ مستوحاة من الاعتبارات الديمغرافية. فإسرائيل تواجه مستقبلين اثنين محتملين: إما كدولة واحدة، لإسرائيل والأراضي المحتلة، حيث سيكون هناك أكثرية فلسطينية في يوم من الأيام، أو واحدة من دولتين إثنيتين، بأكثرية يهودية لا يمكن زحزحتها. وقد طرح المحللون الذين ينطلقون من أولويات إسرائيل الديمغرافية ثلاث نظريات بشأن مستقبل الفلسطينيين.

الأولى هي نوع من حجة التطهير الإثني الزاحف التي طرحها الغازي وبدير. في هذا السيناريو، سوف يزداد فقر ويأس السكان الفلسطينيين، الحبيسين في غيتوهاتهم المدينية، مع الوقت. فبسبب ندرة الموارد والأرض والمياه وفرص العمالة والتعليم، فإن الفلسطينيين من شبان الطبقة الوسطى الطموحين سوف يسعون إلى الهجرة إلى الدول العربية المجاورة. وهذا قريب من نموذج التطهير الإثني الذي تحدث عنه البروفسور سوفر خلال مقابلتي له في أواخر 2001 والذي كرره في مقابلة جرت في 2004.

> إن الفصل من طرف واحد لا يضمن «السلام» ـ إنه يضمن وجود دولة صهيونية ـ يهودية ذات أكثرية يهودية كبيرة؛ إنه يضمن ذلك النوع من السلامة التي تعيد السياج إلى الريف؛ ويضمن شيئاً هاماً آخر. فبين 1948 و1967، كان الفاصل [الذي يحدد الخط الأخضر] سياجاً، وغادر 400000 الضفة الغربية طوعاً. هذا ما سيحدث بعد الفصل. فإذا كان الفلسطيني لا يستطيع المجيء إلى تل أبيب من أجل العمل، فإنه سيبحث عن العمل في العراق أو في الكويت أو في لندن. أعتقد أنه ستحصل حركة إلى خارج المنطقة[78].

يعد جيف هالبر النصير الرئيسي للنظرية الثانية. وهو مدير اللجنة الإسرائيلية المناهضة لهدم المنازل. فقد جادل بأنه عندما يتم إقناع الفلسطينيين بالتوقيع على «دولتهم السجن»، فإن إسرائيل ستخفف نظامها العسكري القاسي الراهن وتستبدله بنظام من الاستغلال

الكولونيالي المتنكر بزي التنمية الاقتصادية[79]. وهذه العملية، كما يقول هالبر، قد خطت خطوات كبيرة. فمع تحول المدن الفلسطينية إلى غيتوهات وتعذر الوصول إلى الأرض الزراعية، تعرضت اقتصادات الضفة الغربية وغزة إلى الاختناق[80]. فاتفاقية نهائية تبقي الفلسطينيين ملتصقين بأراضيهم الداخلية المدينية سوف تتيح فرصة كبيرة لإسرائيل بأن تنهب الدولة الفلسطينية الوهمية مما بقي من أرضها ومواردها المائية و، الأهم من ذلك بصورة خاصة، من يدها العاملة الرخيصة. فيمكن خفض الأجور بالقوة ويمكن دعوة الشركات الإسرائيلية لبناء المصانع، لا سيما في الصناعات ذات الدرجة العالية من التلويث، في المناطق الفلسطينية التي تطوقها المناطق الإسرائيلية ـ وسوف تدفع أجور عمل الرق دون تكبد تكاليف المعايير الصحة ومعايير السلامة المطبقة داخل إسرائيل. وقد تم بناء مثل هذه «الحدائق الصناعية» الإسرائيلية لخدمة الأراضي المحتلة في عهد رابين. وكان السياسي المخضرم من حزب العمل، شمعون بيريز ـ الذي يؤيد تراث رابين ـ يقترح، وهو يخفي أفكاره وراء عبارات إنسانية، منذ مدة إنشاء المزيد من «الحدائق الصناعية» للفلسطينيين في محاولة منه لتحقيق ما يسميه «ديمقراطية اقتصادية» فلسطينية[81].

أما السيناريو الأخير فقد طرحه، وحده، غاري سوسمان، وهو من علماء السياسة في جامعة تل أبيب[82]، والصحفي الإسرائيلي ألوف بين. فقد جادلا بأن خيار «الأردن هي فلسطين» يجري عرضه بثياب جديدة. فبدلاً من إقامة دولة فلسطينية من نصفين، أي الضفة

الغربية وغزة، فإن إسرائيل تحاول إقامة دولتين فلسطينيتين صغيرتين منفصلتين: «فلسطين شرقية» في الضفة الغربية و«فلسطين غربية» في غزة. وهذا يتم بإعطاء الكيانين وضعاً مختلفاً، ومنع الاتصال السياسي والمادي بينهما. وسوف يتم تشجيع كل دولة صغيرة بدلاً من ذلك بالتماهي مع منطقتها العربية الخلفية: في حالة الضفة الغربية مع الأردن، وفي حال غزة مع مصر. يقول بين:

> تتحدث الأرقام في أوساط الدفاع الإسرائيلية عن رغبتها في إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل 1967، عندما كانت مصر تعتني بقطاع غزة والأردن بالضفة الغربية. ومما يشجع على ذلك استعداد مصر لتولي مسئولية طريق فيلادلفيا [قطعة من الأرض تفصل غزة عن مصر] وتدريب قوات الدفاع الفلسطينية في قطاع غزة، الأمر الذي من شأنه أن يمكن القاهرة من الإشراف على المنطقة بشكل غير مباشر[83].

على أن جميع هذه السيناريوهات لا يستبعد بعضها البعض، بالطبع. فقد تأمل إسرائيل بأن تتمكن في المدى القصير من استغلال سوق عمالة فلسطينية مكبّلة وفي المدى الطويل «تقليص» السكان الفلسطينيين عبر تشجيعهم على السعي وراء حياة أفضل في الخارج وتشجيع اتحاد سياسي أكبر بين الفلسطينيين وجيرانهم العرب. لكن جميع هذه النظريات تتجاهل تطورات موازية جارية داخل إسرائيل توحي بأن الرؤية السياسية لكبار زعماء البلد السياسيين والعسكريين

تتطلع إلى إعادة تشكيل أوسع نطاقاً بكثير للمنطقة. من المحتمل أن يكون الفصل الذي تتوخاه إسرائيل أكثر اكتمالاً مما تتصوره أي من النظريات آنفة الذكر.

رؤية إسرائيل هي في الفصل الإثني

كما رأينا في الفصل السابق، لقد نشأ توافق واسع النطاق في إسرائيل منذ الانتفاضة الثانية ليس فقط بشأن الحاجة إلى دولة فلسطينية بل إلى الحاجة إلى إنهاء التدخل المحتمل من جانب الأقلية العربية في حياة الدولة اليهودية. إذا كانت إسرائيل ستقبل بدولة فلسطينية، فإنها بكل تأكيد لن تترك أقلية فلسطينية لا يستهان بها ومتزايدة يكون لها تأثير داخل حدودها النهائية. إن نهاية الصراع، إذا كان لها أن تكون لصالح إسرائيل، تقتضي فصلاً إثنياً للحقوق يكون مطلقاً بالقدر الذي يمكن تدبيره.

هذا يفسر العمل الذي كان يجري خلف الكواليس أولاً من جانب باراك ثم من قبل شارون لإيجاد طريقة لتعديل حدود إسرائيل بحيث يمكن نقل قطعة صغيرة من الأرض المجاورة للضفة الغربية والمعروفة باسم المثلث الصغير، والتي تضم ربع المواطنين العرب الذين يبلغ عددهم مليون في إسرائيل، إلى دولة فلسطينية قادمة. في كامب ديفيد اتفق كل من إسرائيل والفلسطينيين للمرة الأولى على مبدأ عمليات تبادل للأراضي، وإن اختلفوا حول النسب[84]. قال جمال هلال، كبير مستشاري الرئيس كلينتون في المحادثات ما جرى بشأن

عرض التبادل، متذكراً: «يمكن لإسرائيل ضم مناطق حيث توجد كتل استيطانية، ومقابل ذلك يحصل الفلسطينيون على بعض الأراضي من إسرائيل ذاتها. كان الامتداد المتواصل للأراضي مشكلة. لكن الفلسطينيين كانوا على استعداد للالتفاف حولها شريطة إظهار إسرائيل المرونة ـ يجب أن تكون الأرض متساوية من حيث الحجم والنوعية»[85]. وقد نقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية، كما رأينا سابقاً، اهتمام باراك بتبادل المثلث الصغير مقابل المستوطنات، وإن أوصى الناطقين باسم الحكومة لاحقاً «بعدم التحدث» عن تلك الخيارات. على أنه بعد مؤتمر هيرزليا في ديسمبر 2000، أصبح الحديث عن نقل المثلث دعامة أساسية للنقاش السياسي الإسرائيلي. فقد كان، على سبيل المثال، هو ما أوصى به البروفسور سوفر لأعضاء لجنة الشئون الخارجية التابعة للكنيست في مارس 2001[86] وقد صرح في مناسبة أخرى: «هذا ليس طرداً بل هو تحرير وطني»[87].

وكان أيضاً الخيار الذي يفضله شارون، الذي كان منهمكاً مع مستشارين لإيجاد طريقة لإقناع العالم بنقل المثلث إلى دولة فلسطينية. فقد قال شارون لأمناء سره: «إذا كنا نتبادل الأراضي [مع الفلسطينيين]، فلم نعطهم أرضاً فارغة عندما نستطيع نقل الأرض والعرب الذين يعيشون فيها؟» وفيما تعمل إسرائيل على تعزيز مستوطناتها وبسط السيادة عليها في عمق الضفة الغربية ـ مثل مستوطنات آريل ومعالي أدوميم وغوش إتزيون ـ فيبدو أنه من المحتمل أن تقدم المثلث، وربما المناطق العربية المجاورة للقدس

الشرقية[88]، كورقة في المفاوضات «ذات قيمة متساوية». كان الوزير السابق أفيغدور ليبرمان، المدير السابق لحزب الليكود ومدير مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو، يروِّج لحلول من هذا القبيل لدى جناح اليمين الإسرائيلي والسياسيين في الخارج، بما في ذلك في موسكو وواشنطن. تلك الجهود أصبحت تكسب إلى جانبها حلفاء دوليين هامين: فقد نقلت صحيفة الجيروزالم بوست في ديسمبر 2004 أن وزير خارجية الولايات المتحدة سابقاً، هنري كيسنجر كان يؤيد هذه السياسة[89].

هذا لا يزال يترك أرضين داخليتين فلسطينيتين أخريين في إسرائيل: الجليل التي يقطنها 600000 من المواطنين العرب والنقب وفيها 150000من المواطنين البدو. ما هو مستقبلهم في هذا الترتيب؟ تطرق إلى هذه القضية بالذات جزء غير بارز من خطاب بوش إلى شارون في أبريل 2004: «إننا ندرك أيضاً أن إسرائيل، في هذا السياق [لحل الدولتين]، تعتقد بأهمية توفير فرص جديدة للنقب والجليل»[90]. وفي اجتماع لهما بعد سنة في تكساس، كرر بوش هذه النقطة: «يرى رئيس الوزراء [شارون] أن تطوير منطقتي النقب والجليل أمر حيوي لضمان مستقبل اقتصادي مزدهر لإسرائيل. أنا أساند هذا الهدف وسوف نعمل معاً لجعل خططه حقيقية واقعة»[91].

لم يتضح ما عناه الاثنان إلا عشية الفصل، في أغسطس 2005، عندما أعلنت الحكومة الإسرائيلية أن الأمريكيين وافقوا على تقديم مبلغ2.1 مليار دولار إضافي كمساعدة، معظمها من أجل «تطوير» الجليل و

الحدان الخارجيان الشماليان والجنوبيان للبلاد كانتا موضع عقود من البرامج التي تعهدتها الحكومة من أجل «التهويد» ولا تختلف عن الاندفاعات الاستيطانية في الأراضي المحتلة. كان التهويد مصمماً لترجيح كفة الميزان من أكثرية عربية إلى يهودية. هذه السياسة نجحت في النقب: فاليوم اثنان من كل ثلاثة من السكان هم من اليهود. أما في الجليل فإن السكان اليهود والعرب متساوون في العدد. لكن الاتجاه طويل الأمد في الحالتين هو ضد التهويد. فمعدل الولادات في الجليل هو ضعف معدل يهود المنطقة على الأقل؛ وفي النقب، حيث يشكل البدو الغالبية العظمى من السكان، فإن المعدل أعلى بكثير، ربما أعلى بأربعة أضعاف. لقد كانت حاجة الحكومة إلى إعادة إسكان هاتين المنطقتين باليهود ـ مليون آخر، برأي شارون ـ كانت وراء المناشدات الملحة ليهود الشتات بأن يهاجروا إلى إسرائيل. وبما أن معظم يهود العالم المحرومين أصبحوا في إسرائيل، فقد وجه المسئولون اهتمامهم إلى اليهود الميسورين في أمريكا وأوروبا، في محاولة لجذبهم عبر زعمهم بأن مجتمعاتهم مهددة بموجة جديدة من اللاسامية. ففي خطاب ألقاه شارون في يوليو 2004، أثار شجاراً دبلوماسياً كبيراً جراء حث اليهود الفرنسيين على المغادرة، مضيفاً أنه في فرنسا «نشاهد انتشار أشرس أنواع اللاسامية»[92].

كان تركيز بوش على الجليل والنقب يعكس الأولويات الجديدة للاستيطان الإسرائيلي التي كانت تظهر منذ اندلاع الانتفاضة الثانية. ففي يوليو 2003، نقلت صحيفة هآرتس أن شارون قد أمر مستشاره

بشأن المستوطنات، أوزي كيرين، بأن يركز على توطين اليهود في هاتين المنطقتين. وفي إجراء لقي الترحاب بوصفه أكبر اندفاع استيطاني داخل إسرائيل في غضون 25 سنة، طلب مكتب رئيس الوزراء إقامة 30 بلدة جديدة معظمها في النقب والجليل[93]. وقد تم تجنيد المنظمات الصهيونية الدولية للانضمام إلى الحركة. وأعلنت الوكالة اليهودية في أواخر 2002 أنها تنوي إحضار 350000 من اليهود إلى الجليل والنقب بحلول 2010 لضمان وجود «أكثر صهيونية» في هاتين المنطقتين. وفي ذات الوقت كشفت المنظمة الصهيونية العالمية النقاب عن أنها ستقوم بإقامة 14تجمعاً جديداً وهي المرة الأولى التي تصدت لموضوع المستوطنات في إسرائيل بدلاً من الأراضي المحتلة منذ أواخر السبعينيات[94]. وفي يناير 2003، وافقت الحكومة على منح حسومات تتعلق بالرهونات بنسبة 90 بالمائة للجنود المسرحين حديثاً والذين يختارون الاستيطان في النقب[95]، وفي نوفمبر 2004 تم إقرار رزمة «طوارئ» بقيمة حوالي 4 مليارات دولار لتشجيع اليهود على العيش في النقب وفي الجليل[96].

وخلال ذات الفترة، واجهت الحكومة ما اعتبرته أخطر تهديد لاندفاعة الاستيطان؛ وهو تجمعات زراعية بدوية صغيرة «غير معترف بها» في النقب كانت قد قاومت محاولات الدولة خلال عدة عقود «حصرهم» في سبع محميات، تعرف باسم «النواحي المخططة» إن التجمعات غير المعترف بها والتي تضم 70000 من البدو، محرومة بموجب القانون من كافة الخدمات الأساسية، مثل الماء والكهرباء

والعيادات والمدارس وتخضع بيوت سكانها للهدم الفوري. وفي أبريل 2003، أعلن شارون أن الحكومة ستخصص ملايين الدولارات على خمس سنوات لإجبار القرويين غير المعترف بهم على الانتقال إلى النواحي، بما في ذلك تصنيفهم بأنهم «متعدون» على أرض الدولة[97]. ولزيادة الضغط، كانت وزارة الداخلية تقوم مراراً وتكراراً بإتلاف محاصيل قرى البدو غير المعترف بهم عبر رش المبيدات على آلاف الدونمات، إلى أن أوقفت المحاكم تلك الممارسة في منتصف 2004[98].

في غضون ذلك، أقر الصندوق الوطني اليهودي مخططاته لإقامة شبكة تتكون من أكثر من 30 مزرعة خاصة، مماثلة لمزرعة شارون «سيكامور» من شأنها أن تتحكم بجزازات واسعة من أرض النقب لليهود فقط[99]. وأقرت لجنة وزارية تشرف على المستوطنات اليهودية الجديدة بأنه يجب تصميمها لمنع «توسع البدو»، حسب ما أوردته صحيفة هآرتس، مع أن الكاتب الصحفي ذكر أن هذا المصطلح لن يستخدم في الوثائق الرسمية. «بعض الأشياء يجب عدم الإعلان عنها بصوت عال»، كما قال أحد المسئولين[100].

لم تنتبه وسائل الإعلام الدولية إلى كل هذا النشاط في قلب الأراضي العربية في إسرائيل. إلا أن الحقيقة هي أن إسرائيل كانت تعد الأساس للفصل الأول، وربما لفصل ثان، حيث تقوم بإخلاء المنطقتين تمهيداً لإغراء الغالبية العظمى من اليهود الذين يعيشون في مستوطنات سيتم تفكيكها بالرجوع إلى إسرائيل. قبل الانسحاب من غزة، أعلنت الحكومة عن مبالغ كبيرة من التعويضات الإضافية

للمستوطنين الذين يوافقون على الانتقال إلى الجليل أو النقب، بضمان من قبل الأمريكيين. وقد دعا موشيه كاتساف، الرئيس الإسرائيلي، «استيعاب» المستوطنين «واجباً وطنياً»[101]، في حين أن الكُتّاب والمثقفين أهابوا بالمستوطنين أن يعيدوا توجيه طاقاتهم لجعل النقب يزدهر كجزء من «رسالتهم الوطنية»[102]. بعد شهر من الفصل كشف إيلان كوهين، مدير مكتب رئيس الوزراء خطة استراتيجية جديدة بعنوان «نقب 2015» لإزالة الجماعات البدوية «المبعثرة» عبر سياسة لهدم المنازل واستبدالهم بالمستوطنين اليهود الذين تم إخلاؤهم[103]. كانت المهمة الجديدة على درجة كبيرة من الأهمية بحيث أن السياسي العمالي المحنّك، نائب رئيس الوزراء شارون. اختار حقيبة وزير من أجل تطوير النقب والجليل. وقد جادل بيريز بأن إسرائيل أخيراً «استيقظت من أحلام لا أساس لها لترى أمامها واقعاً جديداً».

«لقد قمنا باستثمار أموالاً طائلة في المستوطنات، ضاعت كلياً. لذا فإننا عازمون على ترك غزة وبناء إسرائيل». وكان بيريز مكلّفاً بجمع حوالي 5 مليارات دولار من أجل تحقيق خطط الحكومة المتعلقة بالجليل والنقب، وهو ما سماه «معركة من أجل مستقبل الشعب اليهودي»[104].

تبرير التطهير الإثني

هذه المناورات الحكومية، وغيرها من المناورات، تشي بتحول مثير في الأولويات: تفضيل التهويد داخل حدود إسرائيل ذاتها على

الاستيطان في تلك الأجزاء من الأراضي المحتلة التي سيأتي يوم يتم التخلي فيه عنها من أجل إقامة «دولة فلسطينية». إنها تعكس تراجع حاسم عن مطامح إسرائيل الإقليمية[105]. فبدلاً من ذلك أصبحت إسرائيل تطرح من جديد السؤال الذي واجهه الآباء المؤسسون، ألا وهو: كيف يمكن حماية دولة يهودية إزاء وجود سكان عرب عديدون؟ على أن الحلول المذكورة بشكل مفصل أعلاه، لا يمكن سوى أن تأمل في احتواء الخطر الديمغرافي. فمهما قامت إسرائيل بتهويد النقب والجليل، فإنها إنما تؤجل ما هو حتمي، أي العدد المتنامي من العرب الذين لا تستطيع دولة يهودية قبولهم كمواطنين حقيقيين والذين من المتوقع أن يقوموا بنتيجة ذلك بالمطالبة التي تزداد شدة يوماً بعد يوم بإصلاحات ديمقراطية حقيقية، لدولة لجميع مواطنيها. فعلى المدى الطويل سوف يتعين على إسرائيل إيجاد وسيلة للانفصال انفصالاً مطلقاً عن مواطنيها الفلسطينيين.

من السابق لأوانه التحديد الدقيق للكيفية التي تعتقد إسرائيل أنها تستطيع أن تحقق فيها هذا الهدف. فاستناداً إلى مؤتمرات هيرزليا، نعرف أن الزعماء الإسرائيليين يبحثون في إعادة رسم الخط الأخضر بحيث يتم استبعاد المناطق الجغرافية العربية كثيفة السكان مثل المثلث الصغير. فسوف تتم ممارسة الضغط الشديد على العرب الباقين داخل حدود إسرائيل للتماهي مع الدولة الفلسطينية الجديدة. وسوف يتم التنفيذ الصارم لمقاربة «الجزرة والعصا» التي كان البروفسور سوفر ينادي بها. فيمكن ممارسة الضغط عبر استخدام مبادئ مماثلة

لتلك التي دعا إليها موليديت، أي حرمان عرب إسرائيل من التعليم والمزايا الأخرى «إلى أن يرغبوا في المغادرة».

وفي الحد الأدنى سوف تطلب إسرائيل من المواطنين العرب الباقين توقيع قسم الولاء لإسرائيل بوصفها «دولة يهودية وديمقراطية»[106]. على أن الأكثر احتمالاً، أن يتم تشجيعهم على إعادة الانتساب في المواطنة إلى الدولة الفلسطينية حتى لو ظلوا يعيشون في إسرائيل. فسوف يظلون مقيمين دائمين، أو عمالاً ضيوفاً، تتم ممارسة حقوقهم الوطنية ــ جوازات سفرهم وحقوق التصويت ـ داخل «فلسطين». بهذه الطريقة يمكن إلغاء الخطر الذي يشكله عرب إسرائيل في الوقت الراهن على الدولة اليهودية والديمقراطية. فسوف يصوت العرب داخل إسرائيل في انتخابات البرلمان الفلسطيني بدلاً من انتخابات الكنيست، مثلما يصوت المستوطنون في الأراضي المحتلة اليوم في الكنيست رغم أنهم يعيشون خارج الأراضي التي تخضع للسيادة الإسرائيلية. ومن المؤكد أنه لن يكون هناك مجال للنشاط الذي ينكر إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، بما في ذلك الحملات التي تدعو إلى دولة لجميع مواطنيها. إن القوانين الناظمة لهذا أصبحت جاهزة وكل ما تدعو الحاجة إليه هو الذريعة اللازمة لفرضه دون هوادة. إن «دولة فلسطينية» مجاورة ستوفر العذر المثالي.

ثمة جانبان من النقاش السياسي الذي يدور حول الفصل من طرف واحد يوحيان بشكل أكثر دقة بالسياسات التي ستطبقها إسرائيل في المستقبل.

في إقامة إسرائيل لسلسلة من الجدران والسياجات عبر الضفة الغربية فإنها تحجز أعداداً كبيرة من السكان الفلسطينيين في «الجانب الإسرائيلي». وعندما يكتمل الحاجز، فسوف يكون هناك ما لا يقل عن مليون فلسطيني يعيشون في الجانب الخطأ من الجدار، محصورين في غيتوهاتهم التي ينتصب فيها الجدار. هذا الجانب من الحاجز قد حيّر الغالبية العظمى من المراقبين إذ أنه يخالف مبدأ الفصل الذي يبدو أن إسرائيل تتبعه. يشير يوسي ألفر الذي يعد من الحمائم، على سبيل المثال، إلى أنه رغم موافقته على «الحدود الملرسومة بشكل واضح» التي تنشئها إسرائيل، والتي سوف تمنع البلاد من «الانزلاق الديمغرافي إما إلى دولة ذات جنسيتين أو إلى الفصل العنصري»، فإنه يشعر بالقلق لأنه بقلق إلى أنه لا يوجد «حل بديهي لأولئك الفلسطينيين الذين يتم حصر قراهم ضمن حدود å[إسرائيل]الجديدة»[107]. فإذا كان للحاجز أن يصبح حدوداً ثابتة في اتفاق للوضع النهائي، فما من أحد يعتقد اعتقاداً جاداً بأن إسرائيل سوف تضم أرض الضفة الغربية هذه وأن تعطي الفلسطينيين الذين يعيشون فيها حق المواطنة الإسرائيلية. فحقوقهم المتعلقة بالمواطنة ـ مهما تم تقليصها جراء وجود الجدار ـ سوف تظل تمارس في الجانب الآخر من الحاجز. فسوف يصوتون في انتخابات فلسطينية، لا إسرائيلية؛ سوف يحملون جوازات سفر فلسطينية؛ سوف يستخدمون مدارس ومستشفيات ومصارف فلسطينية. فالفلسطينيون المحتجزون في الجانب الإسرائيلي من الحدود سيمارسون حقوقهم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الجانب الفلسطيني.

قد تسعى إسرائيل لاستخدام هذه السابقة لتبرير «نقل» حقوق مواطنة العديدين من مواطنيها العرب إلى الدولة الفلسطينية. وهذا بالتأكيد هو المصير الذي أصبح يُقترح بالنسبة لربع مليون من المواطنين العرب الذين يعيشون داخل المثلث الصغير[108]. ومن المحتمل أن ينطبق أيضاً على عدد مماثل من الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية. فبموجب الخطط التي أشرنا إلهيا، من المحتمل أن يتم إسناد أرضهم وبيوتهم إلى الدولة الفلسطينية. وقد يجدون أن أجزاء من الحاجز قد بنيت حولهم.

لكن المبدأ ذاته يمكن تطبيقه ليشمل البدو في النقب، وهم أسرع سكان إسرائيل نمواً. وقد قامت إسرائيل مراراً وتكراراً بإخراج البدو عنوة من أرضهم الزراعية إلى محميات مدينية مخططة، مستخدمة تبريرها القانوني في حقيقة أن البدو في معظم الحالات لا يملكون صكوك ملكية لأرض أجدادهم. ومن يرفض من البدو «الاحتجاز» تشير لهم الحكومة بشكل مطرد على أنهم «غزاة»، «مجرمون» و«معتدون على أرض غيرهم». هذه التصريحات الرسمية قد تعطي فكرة عن مستقبل البدو بعد إقامة «دولة فلسطينية». وقد تجادل إسرائيل بأن البدو ليسوا سكان النقب الأصليين لكنهم تسللوا من سيناء والضفة الغربية ـ وهو زعم يتكرر في وسائل الإعلام الإسرائيلية. وبنتيجة ذلك فقد تطلب إسناد حقوقهم المتعلقة بالمواطنة إلى «الدولة الفلسطينية» الجديدة.

ثمة دعوة أخرى إلى نقاش على سبيل التجربةً، على الأقل في الوقت الراهن، لكنه يوحي بتوجه الاتجاه الإيديولوجي الجديد. وهذا النقاش بأبسط جوانبه هو أنه يجري اقتلاع اليهود من بيوتهم، سواء في غزة أو لاحقاً في الضفة الغربية، فلم لا يطبق ذلك على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل؟ كان أشد أنصار هذا الرأي أفيغدور ليبرمان، وهو من سماسرة السلطة المحتملين في اليمين الإسرائيلي. فهو يرى أنه يجب إعادة تحصيص كامل المنطقة الواقعة بين البحر المتوسط ونهر الأردن. فقد قال: «لا يمكن أن يكون أمامنا دولة فلسطينية خالية من اليهود، في الوقت الذي تصبح فيه إسرائيل دولة ذات جنسيتين».

> يجب أن يكون عرب إسرائيل على هذه الأجندة منذ البداية، وبشكل صريح. فلا معنى لاتفاقية حل نهائي إن لم نحل مشكلة عرب إسرائيل. أنا لا أفهم لماذا يمكن نقل اليهود، ومن المتعذر نقل العرب[109].

وقد جادل أيضاً سياسي آخر من اليمين، مايكل كلينر، بأن «نقل اليهود بالقوة» من غزة من خلال الفصل قد كشف النقاب عن نفاق العالم في رفضه مثل هذا الحل للفلسطينيين. «عندما اقترح جماعة من اليمين الإسرائيلي النقل التوافقي للعرب الفلسطينيين من أجل مصلحة السلام الإقليمي، فقد قوبلوا بالنقد الشديد والذم وحتى بمحاولات لرفع الحصانة عنهم»[110].

مثل هذه الأفكار أصبحت متجذرة وتنطوي على القدرة على تشكيل توافق إسرائيلي جديد. وقد رفض موشيه آرينز، وهو وزير دفاع سابق من الصقور عارض بقوة الانسحاب من غزة المساواة الجديدة في النقل، لأسباب ليس أقلها أنه كان يريد إنقاذ المستوطنات. لكنه بذلك، قبل شروط المحاجة وأن الطرد بالقوة يمكن أن يكون له دور في صنع السلام:

> لقد آن الأوان لأن يسأل الإسرائيليون أنفسهم عما إذا كان طرد اليهود بالقوة من بيوتهم في الأراضي التي تم تسليمها للسيطرة الفلسطينية ينسجم مع معايير المجتمع الديمقراطي، أو يمكن أن ينظر إليها كجزء أساسي من صنع السلام في الشرق الأوسط.

دلت ملاحظات يئير شيلغ، كبير المعلقين في وسائل الإعلام الإسرائيلية الليبرالية، على السرعة التي يمكن فيها لهذا الخطاب أن يكسب تأييداً من جانب المفكرين. فقد صرح بعد نجاح الحكومة في فرض إرادتها على المستوطنين في غزة قائلاً:

> هذا القرار من حيث المبدأ في إعطاء الأولوية للمصلحة الوطنية بدلاً من حقوق فرادى [مستوطني غزة] قرار مبرر. ويمكن ويجب أن يكون لمثل هذا القرار تداعيات بعيدة المدى في مختلف المجالات مثل قانون المواطنة وسياج الفصل. ذلك لأنه.... بالمقارنة مع اقتلاع الآلاف من البشر وتدمير 25من الجماعات، من الواضح أن المصلحة الوطنية يمكن أن تبرر

حـجب المواطنة عن أناس لم يكونوا أبداً مـواطني إسـرائيليين بالأصل [الأزواج الفلسطينيين للعـرب الإسـرائيليين]، أو حـتى فصل الأراضي التي تخص القرى الفلسطينية عن بعضها[111].

ما يمكن أن تبرره أيضاً في خاتمة المطاف ينتظر الإيضاح.

obeikandl.com